



PROVISIONAL

A/39/PV.25

12 October 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة بالمقرء في نيويورك ،

يوم الاثنين ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

( زامبيا )

السيد لوساكا

: الرئيس

( اليمن )

السيد سلام

: نـم

( نائب الرئيس )

— المناقشة العامة [ ٩ ] ( تابع )

أقت كلمة :

الآنسة تشيبي ( بوتسوانا )

ألقى كلمة كل من :

السيد جستس فرانسيس آنان ، نائب رئيس مجلس الدفاع الوطني المؤقت في غانا

السيد غمبيري ( نيجيريا )

السيد جميل ( ملديف )

السيد ولد منيه ( موريتانيا )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64145/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

الانسة تشيبي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشارك من سبقوني من المتحدثين في تهنئتك باسم وفد بوتسوانا بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ولا ينبثق احساسنا بالفخر والشرف اذ نراكم تتراأسون مداولاتنا من كونكم من زامبيا فحسب ، وزامبيا وبوتسوانا تربطهما علاقات وطيدة من الصداقة والثقافة والتاريخ ؛ بل ومن ادراكنا أنكم أول ابن من أبناء افريقيا الجنوبية يتبوأ هذا المنصب الرفيع . ونحن نضع فيكم ثقتنا مؤمنين أن الدورة التاسعة والثلاثين ستتمخض عن النتائج المرجوة التي تتناسب مع قيادتكم المستنيرة .

وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفكم السيد خورخي ايويكا لاسلوس الفعّال في رئاسة أعمال الدورة الثامنة والثلاثين .

كما نود أن نشي ثناء خاصا على الامين العام لقيادته المستنيرة المتزنّة لمنظمتنا . ونشيد على وجه الخصوص بتقريره الملهم عن أعمال الامم المتحدة . فقد جاءت الرسالة التي حملها التقرير في وقتها وهي جديرة بأن تلقى الاهتمام الكبير الذي تستحقه ونحن مقدّمون على الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة .

ان قبول الدولة المستقلة الجديدة بروني دار السلام لتكون العضو ال ١٥٩ في الامم المتحدة ، مناسبة للابتهاج والاحتفال ، فقبولها مسمار جديد يدق في نعرش الاستعمار . وهو تأكيد بان وجود الامم المتحدة لا يتماشى ووجود مواقع استعمارية متقدمة في اى مكان من العالم ، تلك المواقع التي تتشبث بعناد بالحفاظ على القيم الاجتماعية والسياسية والمعتقدات والممارسات التي طالما شجبتها التاريخ وحكم عليها بالزوال . ونحن اذ نرحب ببروني دار السلام بيننا علينا ان نؤكد من جديد تصميمنا على النضال بمزيد من الصلابة لنخلص العالم من كل ماتبقى من جيوب المقاومة الاستعمارية .

منذ انقضت الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، لم يطرأ على الحالة العالمية أى تحسن . فما زال سباق التسلح مستمرا بين الدولتين العظميين — الرئيسيتين د من هوادة ، في حين ظلت ضراوة الحرب الباردة تهدد بالتهامنا جميعا . وحقيقة ان الدولتين العظميين الرئيسيتين شرعنا الان فيما نأمل ان يكون انفتاحا يستمر ، والا فسيظل استقرار العالم معرضا للخطر بينما الشرق والغرب يواصلان تبادل السباب عبر هوة الشقاق العقائدى متزايدة الاتساع التي تفصل ما بينهما . وفي كل مكان من عالمنا تقريبا ، ما زالت المنازعات الدموية مستمرة وهي منازعات قد تكون أو لا تكون لها علاقة بالتناحر بين الدولتين العظميين الرئيسيتين فالدول كبيرها وصغيرها دأبت على تسوية منازعاتها في ميدان القتال ، واصبحت الحروب الايد ولوجية التي تهدد الموارد وسيلة مألوفة تلجأ اليها الدول سعيا وراء اهداف وطنية ضيقة مشكوك فيها . ويبدو ان اشعال الحروب بات عادة وادمانا في كثير من البقاع .

وقد عانى ذلك الجزء من العالم الذى أعيش فيه وهو منطقة افريقيا الجنوبية ، الكثير من المنازعات وسفك الدماء خلال العقدين الاخيرين . فمنذ اوائل الستينيات شهدنا حروب تحرير مستمرة ، انتهى بعضها نهاية سعيدة باحراز النصر كما حدث لشعوب المستعمرات البرتغالية السابقة وروديسيا الجنوبية . ولكن ، بالرغم من زوال الامبراطورية البرتغالية في افريقيا وتحول روديسيا الجنوبية الى جمهورية زيمبابوى المستقلة الابية ، ما زالت افريقيا الجنوبية تترنح على شفا كارثة خطيرة .

فنتيجة لتعننت جنوب افريقيا ، لم تتسلم الادارة الدولية اقليم ناميبيا حتى الان ، على حين تواصل جنوب افريقيا نفسها الترنح على شفا الثورة .

لقد ظلت مسألة ناميبيا قضية ساخنة هنا في الامم المتحدة ، لا سيما خلال السنوات الست الماضية ، ولقد مضت ستة اعوام منذ ان اعتمد مجلس الامن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) كبرنامج عمل لتصفية الاستعمار في ناميبيا بطريقة سلمية . ولم ينفذ ذلك القرار ، لان شعب ناميبيا لا يريد الحرية ولا لان اصدقاءنا في المنظمة

الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لم يثبتوا كفاءتهم اولانهم اظهروا نقصا في الالتزام تجاه تحرير ذلك البلد تحريرا سلميا ، بل لان : أولا ، جنوب افريقيا واصلت رفضها للتعاون في تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) التي قبلت احكامه دون تحفظ منذ ستة اعوام مضت ؛

وثانيا ، لأن القرار لم يعد الآن قائما بذاته - فقد ربط بقضية ليست المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أو جنوب افريقيا أو مجموعة الاتصال الغربية أو دول خط المواجهة ، بذات صفة فيها : هي قضية وجود القوات الكوبية في أنغولا . وقد قيل مؤخرا ان وزير خارجية جنوب افريقيا ادعى انه ، نظرا للافتقار الى اليقين بشأن انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، " ينبغي الآن القيام بجهد مكثف للتوصل الى وقف اطلاق النار " - لا وقف لاطلاق النار تشرف عليه الأمم المتحدة ، بل وقف لاطلاق النار يسبق ذلك ويضاف اليه . وهذه عملية ربط جديدة - وقف لاطلاق النار صمم بغية ايقاف كفاح التحرر في ناميبيا مقابل مدّ أجل آخر في حياة الوضع القائم في ذلك الاقليم .

ولا تزال بوتسوانا مصممة تصميميا لا يحيد على وجهة نظرها القائمة على أن التوصل الى حل لقضية ناميبيا يكون مقبولا من الجميع لا يمكن أن يكون الا من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) دون تمييزه باقحام أية عناصر غريبة لا صلة لها بالموضوع على ذلك القرار . فالطريقة الأكيدة لقتل القرار وبالتالي القضاء على عملية التغيير السلمي بأسرها في ناميبيا هي اثقال ذلك القرار بحمل مبهظ من شروط مسبقة لا نهاية لها . واذا كانت جنوب افريقيا تريد السلام في ناميبيا حقا ، فالطريق لتحقيق ذلك السلام هو تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

ويجب أن ينتهي احتلال جنوب افريقيا لناميبيا لسبب آخر . فأنغولا ، وهي من دول خط المواجهة ، قد عانت الكثير نتيجة لأعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا من أراضي ناميبيا وهي الأراضي التي طالما استخدمتها جنوب افريقيا قاعدة عسكرية لتزويد عصابات منظمة اليونيتا بالامدادات وشن سلسلة لا نهاية لها من الغارات وعمليات الغزو على أنغولا . وحتى هذه اللحظة ، مازالت قوات جنوب افريقيا مرابطة في نجيفا ، بجنوب أنغولا ، بعد سبعة أشهر من وعد جنوب افريقيا بالانسحاب منها . وقد ألحقت تلك القوات دمارا لا يوصف بذلك الجزء الذي احتلته منذ أكثر من عامين من أراضي أنغولا .

والمشاهد أن الوضع في جنوب افريقيا ذاتها تطوّر الى أزمة ذات أبعاد مخيفة . وقد أعادت دول خط المواجهة ، مرة أخرى ، في اجتماعها في أروشا ، تنزانيا في ٢٩ نيسان / ابريل من العام الحالي ، تأكيد ما قالتها دائماً من أن " السبب الجذري لمشاكل جنوب افريقيا هو سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا " . ومع ذلك ، شهد العالم ، منذ خمسة أسابيع ، دون أن يقدر على شيء ، حكام الأقلية البيضاء يفرضون دستوراً جديداً من الواضح انه يرمي الى تعزيز وترسيخ الفصل العنصرى عن طريق تأييد وجود البانتوستانات على نحو لا رجعة فيه ، وابقاء الأغلبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا محرومة أبداً من حقوقها المشروعة فبدلاً من البدء في اتخاذ خطوات تكفل القضاء على ذلك النظام البغيض الذى يصنّف فيه شعب جنوب افريقيا كما تصنّف الحيوانات ، جند حكام الأقلية البيضاء الأفرقة الجنوبيين الذين من أصل آسيوى ، وهم من يسمون بالملونين ، في صفوف الأقلية البيضاء كشركاء من مرتبة أدنى ، في محاولة غير مجددة للهروب من الواقع .

ويوضح البيان التاريخي الصادر بشأن الجنوب الافريقي موقفنا بجلاء كاف . فنحن مازانا نطالب - وهو مطلب جماعي للشعب الافريقي كله - أن تتاح فرصة لا تغلّبها أية قيود ، لكل شعب جنوب افريقيا لأن يعامل كله معا :

" كمواطنين أفراد متساوين يضعون لأنفسهم المؤسسات والنظم الحكومية التي يرغبون في العيش في ظلها ، بموافقة عامة ، ويعملون تحت لوائها معا من أجل بناء مجتمع يعيش في وئام " .

ان الاصلاحات المزعومة التي تجرى حالياً في ذلك البلد تثير التساؤل . فهي ليست أكثر من عملية تحايل ، تحايل يتسم بالتهوّر ، وتلاعب في وضع شديد الخطورة . فليس من المحتمل أبداً أن يه انى في صمت السكان السود البالغ عددهم ٢٣ مليوناً في جنوب افريقيا الذين استبعدوا بهذه الفظاظاة من الحكم الدستورى الجديد ، لأنه ، كما قال أحد الحكماء :

" يوجد قانون من أقدم قوانين التاريخ مفاده انه حيثما لم تتوافر الديمقراطية التي تتيح لكل مواطن أن يعبر عن رأيه ، فان البشر الذين يحرمون من تلك الحقوق ، ويعاملون بوحشية على أيدي من يضطهدونهم ، يتجهون بلا مهرب الى العنف ، اذ يعتقدون ، أيا كان خطأ ذلك الاعتقاد ، ان ذلك العنف هو السبيل الوحيد للحصول على حقوقهم " .

وهكذا فان السود الذين يعاملون في جنوب افريقيا معاملة الأجانب في وطنهم ، لم يتح لهم خيار الا اللجوء الى العنف - وهو سلاح المستبئس - لاستعادة حقوقهم . وهو عنف لا يعرف ولا يحترم ، للأسف الشديد ، الحدود ، عنف لا سبيل لأن تصيح دول الجنوب الافريقي المستقلة بمنجاة من نتائجه المروعة .

والواقع انه قد سقط الكثيرون منهم ضحايا ، لا نتيجة للعنف من أجل التحرير من حيث هو كذلك ، بل بسبب الأعمال العدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا لزعة الاستقرار . فالحركات المنشقة ، التي من الواضح أن الغرض منها اجبار جيران جنوب افريقيا على التعايش بخنوع مع الفصل العنصرى ، تفرضها جنوب افريقيا في مكان بالمنطقة .

ثم ان هناك بعد ذلك هوس بريتوريا المفاجئ بتوقيع معاهدات عدم الاعتداء مع جيرانها ، وقد تعرضت بلدى خلال الأشهر الماضية للضغط من أجل توقيع معاهدة عدم اعتداء مع جنوب افريقيا ، وهو بلد كانت لبوتسوانا معه ، عبر التاريخ ، علاقات سلمية ، بالرغم مما اتصفت به علاقاتنا معه من اختلافات سياسية وفلسفية . ان الحقائق التاريخية والجغرافية القاسية التي واجهتنا أثناء حصولنا على استقلالنا منذ ١٨ سنة مضت ، أمات عاينا أن نتعايش في سلام مع جنوب افريقيا ، لا لأننا نعتمد كلية تقريبا على ذلك الباد من أجل بقائنا الاقتصادى فحسب ، بل ولأنه يكون من الجنون بالنسبة اليانا أن نحام مجرد حلم بالسعي الى مواجهة مع بلد يتمتع بقوة مميته كجنوب افريقيا . وذلك هو السبب في اننا ، شأننا شأن معظم البلدان الشقيقة في الجنوب الافريقي ، قررنا عند الاستقلال ألا نسمح بأن يستخدم بلدنا قاعدة عسكرية المهجوم على جيراننا ،

ولقد التزمنا بهذه السياسة بكل دقة ، لأننا في رعب قاتل من انتهاج أى بديل لها . وكثيرا ما اتخذنا تدابير قوية ضد من ينتهكون تلك السياسة ، وقمنا بذلك علانية مطمئنين الى أن المجتمع الدولي يقدر مآزقنا الجغرافي الخطير .

ولهذا السبب ، لا نستطيع أن نفهم اصرار جنوب افريقيا على أن نوقع من جانبنا تلك المعاهدة المدعوة بمعاهدة حسن الجوار كما لو كنا جارا غير حسن . وباختصار ، نرفض توقيع معاهدة عدم اعتداء أو حسن جوار للأسباب التالية :

أولا ، اننا لم نرتكب على الاطلاق أى عمل عدواني - ولو عملا واحدا - ضد جنوب افريقيا ، فنحن غير قادرين على ارتكاب أى عمل عدواني ضد جنوب افريقيا . ثانيا ، ان توقيع معاهدة عدم اعتداء أو معاهدة حسن جوار مع جنوب افريقيا سيعني ضمنا اننا قد وجدنا مقصرين تقصيرا خطيرا في تنفيذ سياستنا ، سياسة عدم السماح باستخدام بلادنا كمنطلق لهجمات حرب العصابات ضد جنوب افريقيا - وهذا ينافي الواقع تماما . ف سجلنا يشهد بتمسكنا بتنفيذ هذه السياسة .

ثالثا ، ان توقيع معاهدة عدم اعتداء مع جنوب افريقيا من شأنه أن يعرض سلم بلدنا واستقراره للخطر . اذ أن ذلك سيعني اننا سنبدو وفي أعين الآخرين ، عن خطأ أو صواب ، كما لو كنا قد انضمنا الى صفوف الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا في مواجهتها مع الأغلبية السوداء . وقد احترمت حتى الآن ، سياستنا القائمة على عدم السماح لأفراد حرب العصابات بالعمل من بلدنا ، لأن أسباب انتهاجنا لتلك السياسة ظلت مفهومة للآخرين . الا أن ذلك الفهم سيضعف كثيرا اذا ما وقّعنا معاهدة من شأنها أن تجبرنا ، في الواقع ، على الانضمام الى حكومة جنوب افريقيا في حربها ضد حركات التحرير في جنوب افريقيا .

رابعا ، اذا ما عبر المقاتلون من أجل الحرية أراضينا ، دون علمنا ، وارتكبوا أعمالا تخريبية في جنوب افريقيا ، فاننا لن نكون الملومين في ذلك بأكثر مما يمكن أن تلام جنوب افريقيا التي مازال المقاتلون يفلتون من قبضتها بالرغم مما هو متوافر لها من شبكة أمنية أوسع وأفضل وامكانيات تقنية حديثة أشد تطورا ، وامكانيات بشرية ومالية .



ان التخبير سيأتي من داخل جنوب افريقيا ذاتها . وكما قالت في آذار/مارس  
١٩٨٤ صحيفة الجبهة الديمقراطية المتحدة :

" يمكن لحكومة الفصل العنصرى أن توقع أى عدد شامت من اتفاقات  
السلام ، ويمكنها ان تتحدث الى أى عدد شامت من قادة البلدان الأخرى .  
لكننا نعرف اننا نحن الذين يجب على حكومة الفصل العنصرى ان تتحدث معهم  
ومع قادتهم . ولن يكون هناك أى سلم طالما ظل قادتنا ممنوعين أو في السجن  
أو المنفى . ولن يكون هناك سلم طالما ظل الفصل العنصرى يحكم أرضنا . وفي  
النهاية سيتعين على السيد بوتسا أن يصنع السلم مع شعب جنوب افريقيا " .  
من أجل بقاء وأمن بلدنا ، نحن ملتزمون بمواصلة التعاون مع جنوب افريقيا لضمان  
ألا تتعكر روح حسن الجوار التي اتصفت بها العلاقات بين بلدينا لوقت طويل .  
وان كنت قد تكلمت باستفاضة عن الحالة في جنوب افريقيا ، فذلك راجع الى أن  
تلك الحالة تسبب لنا كثيرا من القلق . ومن المتعين أن نجعل المجتمع الدولي يشعر  
بتلك الحالة وبحسب الآثار الخطيرة المترتبة على استمرارها وتعقدها . الا ان الحالة في  
الشرق الأوسط قد تكون أشد استعصاء على الحل ، وذلك هو ما انتقل الآن اليه .  
ان الحالة في الشرق الاوسط لا تزال هشة ومتوترة ، لأنه لم يقع أى تحرك على  
الاطلاق خلال السنة الماضية بحثا عن حل دائم للقضية الفلسطينية . ولا يزال الشعب  
الفلسطيني دون أرض ودون دولة ، ولا تبدو هناك نهاية لهذا البؤس . ان مخيمات اللاجئين  
القدرة وغير الانسانية والمأس ، والشك والخوف والفراغ الذي يعيشون فيه في الشتات كل  
هذا أصبح مصيرهم المستمر . وقد طرد الآلاف منهم بوحشية من بيوتهم في لبنان ، بينما  
قطعت الحثات منهم في دورة عنف وحشية ارتكبت ضد شعب كل جريمت أنه يريد استعادة  
حريته ووطنه في أرض اجداده فلسطين .

ولن يعرف الشرق الاوسط السلم طالما ظلت احدى أمه ، وهي الأمة الفلسطينية ،  
أمة من اللاجئين . وليس هناك بلد من بلدان المنطقة ، ومنها اسرائيل ، يمكن أن ينعم  
بالسلم والاستقرار طالما ظلت طموحات الملايين من الفلسطينيين دون تحقيق . ان بنساء

المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة لن يعزز الأمن بالنسبة لاسرائيل ، بل سيؤدي الى مزيد من العنف والحرارة في صفوف الفلسطينيين تجاه الدولة اليهودية . وكذلك احتلال مرتفعات الجولان وضماها ؛ فذلك لا يمكن ان يعطي لاسرائيل الأمن الذي تحتاجه مستيئة ، اذ ان سوريا تشعر بحق بالحرارة لاغتصاب أراضيها ، وسوف تستخدم كل الوسائل لاستعادتها . ان احتلال ونهب الجيش الاسرائيلي للجنوب اللبناني خلال السنتين الماضيتين لم تجن اسرائيل من وراءه الا العداوة المريرة لشعب لبنان . كل هذه أعمال بلد ييدوانه يريد ان يضمن الأمن لنفسه فقط مهما كانت التكلفة - لا على حساب الأمن الذي يسمى اليه فحسب - بل وعلى حساب أمن كل الدول المجاورة . اننا نؤيد حق اسرائيل في الوجود ، لكن في اطار حدود معترف بها دوليا . نعم ، ان اسرائيل مثل كل بلدان الشرق الاوسط دون استثناء ، لها الحق في الوجود في أمن وسلام ، ولكن ليس على حساب أمن وسلام جيرانها . وبعبارة أخرى ، فاننا ان كنا لن نؤيد تدمير دولة اسرائيل ، يجب ان نتفهم دولة اسرائيل بالمقابل اننا لن نؤيد حروبها التوسعية .

ان الحرب بين ايران والعراق قد اظهرت في الشهور القليلة الماضية ، قد دلت على أنها تحمل في طياتها احتمال اشعال النار في العالم ، لانها قد اشركت بصورة متزايدة اطرافا أخرى لا علاقة لها بالحرب . ان اغراق ناقلات النفط البريئة التي تمتلكها بلدان بعيدة عن الخليج ، مثل اليابان وبنما ، لن يؤدي الا الى اشعال لهيب الحرب وتصعيد النزاع . يجب أن توقف هذه الحرب قبل ان يفوت الأوان .

ولا يزال جنوب شرقي آسيا في حرب مع نفسه . ومع ذلك ، فان كمبوتشيا يجب أن تتخلص من وجود القوات العسكرية الاجنبية غير المرغوب فيها على أرضها ، والتي تهدف الى الابقاء على سلطة نظام يستمد سلطته من ارادة دولة اجنبية . يجب ان تصر هذه الجمعية مرة أخرى على انسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا وتستمر في المطالبة بعقد مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا لتمكين شعب ذلك البلد المعذب من صنع مستقبله السياسي على مائدة المفاوضات بدلا من صنعه على أرض المعركة .

وما زالت أفغانستان ، البلد غير المنحاز ، تنزف دما إذ أن قوات إحدى الدولتين العظميين الرئيسيتين تحاول أن تقمع شعبها وتجعله يركع على غير إرادته . ونحن نسرى مرة أخرى ، أن واجبنا باسم السلم وعدم الانحياز أن ندعو تلك الدولة العظمى الرئيسية إلى احترام استقلال ووحدة أراضي البلدان الصغيرة المحبة للسلم وغير المنحازة . وننضم إلى نداء الدول غير المنحازة بانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان حتى تثمر جهود الأمين العام .

وما زالت المسألة الكورية تدعو إلى القلق . لقد قبل شطرا كوريا التفاوض سلميا من أجل إعادة توحيد كوريا ، ومع ذلك ظللا يتكلمان في كل سنة عن التفاوض دون أن يقتريا من مائدة المفاوضات . وقد اقترح الشمال أخيرا مفاوضات ثلاثية ، تشترك فيها الولايات المتحدة ، بينما واصل الجنوب الدعوة إلى استئناف " مفاوضات مباشرة بين شطري كوريا من أجل اتخاذ التدابير لازالة عدم الثقة والعداوة الموجودة " لهذا يكون الطرفان قد اتفقا على ضرورة التكم عن السلام ، ومع هذا لم يتجاوز ذلك تبادل الحديث عبر التوتر الطانع الذى يسود المنطقة المنزوعة السلاح .

وتواصل بوتسوانا تأييدها للتوحيد السلمي لكوريا ، لأننا نرتعد من مجرد التفكير في البديل لذلك . وسوف نؤيد أية خطة ، أو أى اقتراح مهما كان مصدره ، يري باخلاص إلى تحقيق ذلك الهدف .

وقد سببت الحالة في أمريكا الوسطى قدرا كبيرا من القلق لنا منذ وقت ، حتى الآن . فسفك الدماء الذى لا نهاية له في السلفادور واستمرار الاستفزازات التي لا سبب لها والتي تعرضت لها نيكاراغوا منذ سقوط ديكتاتورية سوموزا ، عرضا السلم والاستقرار في المنطقة للخطر . وترجو منطقة الجنوب الأفريقي لشعب أمريكا الوسطى نفس السلم والتقدم والرخاء الذى ظلت تأمل في تحقيقه لشعوبها ولا تتوصل إليه . وهذا هو السبب الذى من أجله نؤيد بالكامل جهود مجموعة كونتادورا من أجل السلام ، ونثني على نيكاراغوا للموافقة على توقيع المعاهدة التاريخية التي أعدتها المجموعة . وندعو كل الأطراف المعنية الأخرى لاعطاء تلك المعاهدة فرصة للنجاح .

ولا تزال حالة الاقتصاد العالمي تضع البلدان النامية موضعاً صعباً للغاية .  
 وبالرغم من بعض مظاهر الانتعاش الاقتصادي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان  
 الاقتصادي فان البلدان النامية بصفة عامة لم تشهد تحسناً حتى الآن . وواقع الأمر ، ان  
 النقص في الموارد بالنسبة للتنمية قد ازداد سرعة بينما ازدادت الحاجة للمعونة .  
 وفي اجزاء كبيرة من العالم النامي ، انخفض متوسط انتاجية الفرد للسنة الثالثة  
 على التوالي الماضية وهو الآن دون المستويات المسجلة في ١٩٧٩ . ويظهر أثر هذا  
 التآكل الاقتصادي المستمر بصورة متزايدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي . فالبطالة  
 وفي الوقت ذاته نقص العمالة ، والفقر باتت كلها من الظواهر التي تزداد حدة في كثير من  
 تلك البلدان . والهياكل الاجتماعية والخدمات العامة تتعرض باستمرار لضغط كبير . وهناك  
 أدلة تزداد وضوحاً على صعوبة عزلة الصحة والتعليم من آثار الازمة الاقتصادية . كما أن  
 الاستثمارات المادية أيضاً قد قلت الى حد كبير في عدد كبير من البلدان ، وهو ما يعكس  
 نضوباً في الاستثمار الخاص في وجه الركود الاقتصادي او انخفاض وتدهور في الاستثمار العام  
 نتيجة للضغوط لخفض الانفاق العام . وأثر الازمة على الصحة والتعليم والاستثمار يعرض  
 مستقبل التنمية للخطر .

ان القوى الكامنة في جذور هذه النكسة الخطيرة للتنمية ظلت تزداد زخما منذ عدد من السنين . وبالرغم من أن الأسباب المحددة تختلف من منطقة لأخرى ، ومن بلد لآخر ، فان الضغوط الشديدة الواقعة على المدفوعات الخارجية عامل مشترك . فأزمة الديون في افريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض أجزاء من آسيا اتسمت بتناقص التدفقات المالية العامة والخاصة مما أدى الى تباطؤ النشاط الاقتصادي .

ولست هناك منطقة تعين عليها أن تواجه هذه الحقيقة المرة بصورة مباشرة أكثر من افريقيا . وقد وصف الأمين العام بوضوح حجم التحديات التي تواجه معظم البلدان الافريقية شبه الصحراوية . وكما اتضح تماما من التقارير المدعمة بالوثائق التي أعدتها الأمين العام ، تتطلب الأزمة الاقتصادية الافريقية اجراء فوريا حاسما على عدة أصعدة . ففي الوقت الحالي مباشرة ، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بصورة أوثق مع البلدان المتضررة من أجل الاستجابة الى الحاجات العاجلة . ومن بين الاحتياجات الامدادات الكافية من الغذاء والماء ، والخطوات اللازمة لمواجهة التصحر ، وكذلك الخطوات المتعلقة بنزوح السكان ، والبطالة وخدمة الدين . أما على المدى المتوسط والطويل ، فيتعين علينا أن نتناول بصورة جديدة الحاجة الى ايجاد بنية أساسية مؤسسية تمكن تلك البلدان من أن تتصدى بصورة أكثر فعالية للحالات الطارئة مستقبلا .

وفي استعراض الأزمة الاقتصادية الافريقية ، يكون من الأهمية القصوى أن نقدر أن الآثار والتشعبات الطارئة القصيرة الأجل والمتوسطة والبعيدة المدى ليست مترابطة فيما بينها فحسب ، بل ومتشابكة تشابكا وثيقا فأية تدابير تتخذ ، سواء على المستوى الوطني أو الأقاليمي أو الدولي ، يجب أن تكفل استمرارية داخلية بين مختلف المتطلبات على المدى القصير والمتوسط والطويل .

فالواقع ، انه منذ وقت طويل يرجع الى نيسان / ابريل ١٩٨١ ، في الاجتماع السابع للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا ، أثناء نظر وثيقة معنونة " أزمت افريقيا المتزايدة مقترحات لبرنامج فوري قصير الأجل من أجل البقاء " . ثم ابراز الرابطة بين برامج الطوارئ وبرامج التكيف الهيكلي المتوسط والبعيدة الأجل . وما أعلن آنذاك لا يزال ذا صلاحية الآن مثلما كان في عام ١٩٨١ . فبرامج العمل الطارئة في المجالات

الحيوية للغذاء والجفاف والطاقة وضعويات موازين المدفوعات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل محل الاستراتيجيات الانمائية وخطط العمل الصادرة عن مختلف وكالات الأمم المتحدة . ويجب أن ينظر الى هذه البرامج الطارئة باعتبارها تمهيدا للطريق وارساء للأسس الضرورية اللازمة للتنفيذ الناجح للاستراتيجيات وبرامج العمل بعيدة المدى .

ان أساس الأزمة الحالية هو تخلف افريقيا وتأخرها الاقتصادي وعجزها عن التخلص من ميراثها الاستعماري والاقتصادي القائم على التبعية والمحكوم بهيكل انتاجي تسيطر عليه بقوة الزراعة الموجهة للتصدير ، والذي توجد فيه قاعدة صناعية صغيرة متصدعة وترتبط ارتباطا أدنى بقاعدتها للموارد الطبيعية وناتج تعددين موجه فسي المقام الأول نحو التصدير ، وفوق هذا وذاك كله أن الاقتصاد الافريقي اقتصاد مفتوح وعرضه للتأثر بالمؤثرات الخارجية . وكما هو معروف ، تشكل التجارة الخارجية عادة حافزا أساسيا لدفع التنمية الاجتماعية الاقتصادية الداخلية حتى حيثما تأثر ذلك بضيق مجال السلع الأساسية التصديرية والتقلبات الحادة في الأسعار ، وهي تقلبات ليست لافريقيا سيطرة عليها .

ان التحول الاقتصادي والاجتماعي لافريقيا الذي بدأ في الستينات ، بعد حصول معظم البلدان الافريقية على استقلالها السياسي ، لم يتوقف فحسب بل بدأ أيضا ينعكس مساره تدريجيا . فخلال السبعينات ، شهدت افريقيا ، وبصفة خاصة جنوب الصحراء الافريقية ، تدهورا في جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية . فبينما نما الناتج المحلي الاجمالي ، فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، بمعدل سنوي بلغ متوسطه ٣ في المائة ، انخفض ذلك المعدل بصورة مستمرة حتى تلاشى الآن . ومن ناحية أخرى ، يزداد عدد السكان زيادة مستمرة بمعدل سنوي يصل الى ٣ في المائة . ونتيجة لذلك ، ينخفض متوسط الدخل الفردي . واليوم تصف الأمم المتحدة ٢٦ بلدا من البلدان الافريقية المستقلة ، بأنها من أقل البلدان نموا بين البلدان النامية . ونظرا للجفاف الشديد الذي أثر تأثيرا سلبيا على الانتاج الزراعي في عدد كبير من بلدان جنوب الصحراء الافريقية منذ عام ١٩٨٢ ، بات الغذاء الوجه الأكثر حدة للأزمة .

وقد قدّر فريق العمل الخاص التابع لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي الذي وضع في عام ١٩٨٣ ، العجز في الطعام لعام ١٩٨٣/١٩٨٤ بالنسبة لـ ٢٤ بلدا افريقيا يعتمد على المعونة الافريقية بحوالي ٤٠ مليون طن . وبالرغم من تقارير سقـوط الأمطار في غرب افريقيا ، فلا تزال التقديرات المحتملة صالحة لفترة ١٩٨٥/٨٤ . وأود في هذا المنعطف أن أشكر المجتمع الدولي ولا سيما البلدان المانحة على الاستجابة لمناشدتنا ايهاها بصورة سخية وعلى وجه السرعة . لأنه بدون مساعدة تلك البلدان كان يمكن أن يهلك جميع السكان . ومع ذلك ، فلا يزال هناك الكثير الذي يمكن القيام به ، ويحدوني الأمل في أن نتمكن من مواصلة الاعتماد على الدعم السخي الذي تم التذليل عليه حتى الآن . فنظرا للجفاف المستمر والمحصول الهزيل المتوقع للفترة ما بين عاى ١٩٨٥/٨٤ في شرق افريقيا وجنوبها ، بما يترتب عليه من عجز في الغذاء يقدر بحوالي ٢٦ مليون طن منها ١٣٥ مليون طن مطلوبة كمعونة غذائية . تعد بلادي ، بوتسوانا ، من بين أشد البلدان تأثرا . لقد وضعت التقارير عن الظروف الصحية المتدهورة وسوء التغذية الخطير فسي معظم البلدان الـ ٢٤ المعتمدة على المعونة الغذائية . ان صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ، مع الدعم المالي للمجتمع المانح ، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، نشطت كلها في تقديم الفوثن لنا ونحن ممتنون لها غاية الامتنان .

ان اصلاح الاقتصادات الافريقية واعادة بنائها وتدبير الانعاش اللازمة لها يجب أن تركز على ثلاثة قطاعات أساسية هي : الغذاء والزراعة والصناعة وتوفير البنية الأساسية الضرورية . ويجب ألا تتناول هذه التدابير مجرد عوامل الأزمة فحسب لكن بل وتعالج أسبابها الأساسية اذا ما كان لها أن تتسق وأهداف السياسة طويلة المدى . وفي هذا الصدد ، لا يستطيع المرء أن يؤكد بما فيه الكفاية أهمية الدور الأساسي لاصلاحات السياسة الداخلية في الاسراع بعملية اصلاح الاقتصادات الافريقية واعادة تشكيلها وانعاشها .

وقد انبثق توافق آراء بين البلدان الافريقية بالنسبة للصورة التي تكون عليها هذه التدابير . وتقف خطة عمل لاغوس والوثيقة الختامية للاغوس ، شاهدا واضحا على اصرار افريقيا على التصدي بقوة لمشاكلها . وما يهتج الصدر أن نلاحظ أن هناك توافق آراء مماثل قد بزغ بين الوكالات المانحة الرئيسية كالمبنك الدولي ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي

وبنك التنمية الآسيوى ، والبنك العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، حول ما يجب القيام به لانتقال القارة الافريقية من المآزق الاقتصادية الذى تجد نفسها فيه . ومن الضرورى كما تستأنف افريقيا نموها وقدرتها على الاعتماد بصورة أساسية على مواردها الخاصة بها ، أن تستنبط تدابير خاصة قصيرة الأجل تكفل تثبيت عائدات التصدير على مستويات مجزية إذ انخفضت عائدات الصادرات لمعظم السلع الأساسية الافريقية تتراوح بين ٢٠ و ٤٥ فى المائة منذ عام ١٩٨٠ .

وفى هذا السياق ، يعد تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، ولا سيما بدء الصندوق المشترك فى القيام بعمله وكذلك الابرام السريع لاتفاقات جديدة بشأن السلع الأساسية ، عوامل هامة فى تحقيق هذا الهدف . ومن المهم أيضا ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية والتعدينية الافريقية . ان تمكين البلدان الافريقية من مواجهة هذه المهام الجسام لاصلاح اقتصاداتها غير المتكاملة واعادة هيكلتها وانعاشها ، تحتاج الى موارد خارجية كبيرة .



ان المذكرة الخاصة للجنة الاقتصادية لافريقيا تقترح بعض التدابير المحددة التي  
تتضمن على ما يلي :

أولاً ، زيادة تدفق الموارد المتباينة لأقل البلدان نمواً في افريقيا ولا سيما تلك  
التي تأثرت تأثراً شديداً بالكوارث الطبيعية .

ثانياً ، زيادة الموارد التي يقدمها البنك الدولي الى افريقيا لتمكينها من التغلب  
على أزمة الديون الخارجية الراهنة التي تعاني منها . ومن أجل هذه الغاية ، نحث على  
التوسع في " الاقراض لأغراض التعديل الهيكلي " بحيث يتحول الى برنامج اقراض رئيسي يمتد  
لفترة أطول .

ثالثاً ، زيادة جوهرياً في تدفقات موارد المؤسسة الانمائية الدولية الى افريقيا من  
أجل تنفيذ برنامج العمل الخاص الذي وضعه البنك الدولي لمنطقة شبه الصحراء الافريقية .  
رابعاً ، الانتباه السريع من المفاوضات الخاصة بالصندوق التكميلي البالغة قيمته  
٣ بلايين دولار من أجل التغذية السابعة للمؤسسة الانمائية الدولية مع أخذ الأزمة الراهنة  
في افريقيا في الحسبان لدى تخصيص الموارد الحالية والجديدة للمؤسسة الانمائية الدولية .  
خامساً ، زيادة نصيب افريقيا من حقوق السحب الخاصة لمعالجة أزماتها الاقتصادية  
الراهنة ؛

سادساً ، التنفيذ الكامل لبرنامج العمل الرئيسي الجديد ، وعلى وجه الخصوص ،  
نقل نسبة ٥٠ ٪ في المائة من اجمالي الناتج المحلي للبلدان النامية بحلول عام ١٩٨٥ الى  
أقل البلدان نمواً ؛

سابعاً ، التغذية المبكرة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتخصيص موارد سخية  
لافريقيا من ذلك الصندوق ؛

ثامناً ، تحرير صندوق النقد الدولي من الشروط التقييدية ، بما في ذلك تيسير  
الوصول الى النوافذ الأخرى لصندوق النقد الدولي كنافذة الحبوب واعادة بناء برامج  
وسياسات الاقراض وكذلك اجراءات انفاق المساعدة المالية التي يقدمها البنك الدولي منوك  
التنمية الاقليمية ومؤسسات التمويل متعددة الاطراف بغية ضمان تدفق الموارد الى افريقيا  
بصورة أسرع وأكثر مرونة .

ومن الجوهرى أن يقبل المجتمع الدولي حقيقة أن الأزمة الاقتصادية التي تواجهها القارة الأفريقية ليست تحدياً للحكومات الأفريقية فحسب بل للبشرية جمعاء . ويتعين على المجتمع الدولي أن يستجيب استجابة ايجابية سخية وسريعة لمختلف المقترحات التي قدمتها مختلف وكالات الأمم المتحدة بغية حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي أهدت القارة الأفريقية . ومن المهم أيضاً بل من الأهمية ، أن تواصل الحكومات الأفريقية نفسها جهودها لوضع سياسة اصلاحات محلية أساسية تمكنها من التعجيل بعملية التغيير الهيكلي من أجل تحقيق الغايات التي وردت في خطة عمل لاغوس . ومن هنا فقد اهتم رؤساء دول وحكومات البلدان المستقلة في الجنوب الأفريقي ، في لوساكا في ١ نيسان / ابريل ١٩٨٠ اعلان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي المعنون " الجنوب الأفريقي : نحو تحرير اقتصادي " الذي يضع موضع التنفيذ عملية نمو وتغيير تاريخية واستراتيجية للتنمية الإقليمية المتكاملة . وتشمل الأهداف الواردة في الاعلان ، من جملة أمور ، على سبيل المثال لا الحصر ، تخفيض الاعتماد الاقتصادي على جنوب أفريقيا ، تشكيل روابط لخلق تكامل اقليمي حقيقي ومنصف ؛ تعبئة الموارد للنهوض بتنفيذ السياسات الوطنية والمشاركة فيما بين الدول والسياسات الإقليمية ؛ والعمل المتضافر لضمان التعاون الدولي في اطار استراتيجية ترمي الى التحرر الاقتصادي .

ان قادة الجنوب الأفريقي يعرفون أوجه القوة وأوجه الضعف لديهم . ويعرفون مدى قوة الاعتماد الجماعي على الذات وكذلك قيمة التعاون الاقليمي . وقد كانوا يعرفون أن بلدانهم التسعة تشكل نسبة من السكان تصل الى ٦٠ مليون نسمة يقطنون منطقة جغرافية تزخر بالموارد الطبيعية الغنية - الزراعية والمعدنية - التي يمكن تسخيرها بفعالية وصورة متساوية لمنفعة جماهير السكان المحليين ، بل في الحقيقة لمنفعة البشرية جمعاء .

ان الدول الأعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي قد أدركت أن الغايات الواقعية التي يمكن تحقيقها كانت ضرورية لتحقيق أهدافها النبيلة . فقد ركزت على مهام مختارة ومحددة ووظائف يضطلع بها أعضاء مختارون من بين أعضائها . وقد أقر مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي بادي الأمر ، أن أول الأهداف الاقتصادية التي

يتعين على عدد من الدول السعي من أجلها هو توافر الهيكل الأساسي الذي لا يمكن بدونه لاقتصاداتها أن تعمل .

وقد وقع الاختيار على النقل والمواصلات بوصفها من أهم الأولويات . وأى شخص سافر للجزء الذي نعيش فيه من العالم سيفهم بسهولة سبب ذلك . حقيقة ان الطاقة والأمن الغذائي من بين الأولويات العليا ، بيد أن هذا لا يقلل من أهمية القطاعات الأخرى .

ان البلدان الأفريقية ، بغية تحقيق غاياتها النبيلة المتمثلة في الاعتماد الجماعي على الذات ، تحتاج اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، الى التأييد الكامل من جانب الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتأييد الدول الأعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة والبلدان النامية الأخرى التي في وضع يمكنها من ذلك ، وكذلك المؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف .

وانني لعلى اقتناع بأن أفريقيا ، اذا ما منحت المساعدة الضرورية ستقدر ، فسي المستقبل القريب ، على الانتقال من وضعها الحالي كقارة تواجه أزمة اقتصادية الى قارة نشطة اقتصاديا . ومقدور المجتمع الدولي مساعدة الحكومات الأفريقية على تحويل اليأس الحالي الى أمل ورجاء ، ولا يوجد لدى أدنى شك في انها ستفعل ذلك .

ودعوني أختتم بياني هذا بأن أؤكد من جديد اخلاص بلدي الكامل لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة . وقد حققت المنظمة قدرا كبيرا من المنجزات في الـ ٣٩ سنة الماضية من قيامها ، فيما التمسته من حلول للعديد من المشاكل التي تواجه عالمنا المضطرب . بيد أنه من الواضح أن هذا غير كاف . ولا يزال هناك العديد من المشاكل التي يتعين حلها لتحقيق العالم الذي تصوره منذ أربعين سنة تقريبا الرعيل الأول من مؤسسي منظماتنا - عالم بدون استعمار وبدون امبريالية وبدون عنصرية وقهر وبدون جوع ومرفى وجهل ، عالم حُرّ مسالم وآمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية الآن الى بيان

يدلي به نائب رئيس مجلس الدفاع الوطني المؤقت في غانا .

اصطحاب السيد القاضي دانيال فرانسيس انان ، نائب رئيس مجلس الدفاع الوطني

المؤقت في غانا الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي سروري العظيم أن أرحب بصاحب السعادة السيد القاضي دانيال فرانسيس انان وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد أنان (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس أتقدم باسم مجلس الدفاع الوطني المؤقت في غانا واسم شعب غانا بأحر التهاني لكم على انتخابكم لمنصب رئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابكم هو في الحقيقة تقدير لخصالكم الشخصية واسهامكم الرائع في قضية الحرية في افريقيا وانه شرف أيضا لبلدكم ولافريقيا بأسرها .

وأود أن أختتم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وامتنان وفدى لسلفكم السيد خورخي ايويكا ، رئيس بنما ، على المهارة والحكمة اللتين أدار بهما أعمال الدورة الماضية للجمعية العامة .

وانه لمن دواعي فخر غانا وسعادتها أن ترحب بهروني دار السلام بوصفها عضواً جديداً في الأمم المتحدة . فهذه الاضافة الى عددنا لا تعزز من الطابع العالمي لمنظمتنا فحسب بل وتعضد من مبادئ تقرير المصير والاستقلال التي هي أساسية في الميثاق .

والواقع ان التزامنا الذى لا يتزعزع بهذه المبادئ هو الذى يجعلنا غير مستعدين للقبول باستمرار انكار الحقوق غير القابلة للتصرف لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا والمتمثلة في الاستمتاع بالحرية السياسية والكرامة الانسانية . وينبغي التسليم بأن طموح النظام العنصرى السافر للقيام بدور مرفوض تماما هو دور الدولة العظمى الرئيسية الاقليمية في الجنوب الافريقي هو القوة المحركة للارهاب الوحشي الذى يمارسه ذلك النظام ضد جيرانه . ولن نكون صادقين مع انفسنا اذا لم نلاحظ ذلك كما ان زمرة استقرار دول مواجهة عن طريق الارهاب والقمع وقتل النساء والاطفال العزل في القرى في جميع ارجاء الجنوب الافريقي يعد النتيجة المباشرة لتصميم جنوب افريقيا على المضي في سياساتها العنصرية ونظامها القائم على الفصل العنصرى .

ولابد ان يكون اولئك الذين يبرعون جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصرى قد تبينوا في الاشهر الاخيرة انه حتى بعد اتفاق نكوماتي ، مازال شعب موزامبيق يعاني من الاعمال الارهابية التي ترتكبها حركة المقاومة الوطنية المزعومة ، وهي حركة تمولها جنوب افريقيا بالكامل وتزودها بالمعدات . وقد نشأت الان حالة اكثر خطورة بالنسبة للكفاح التحررى في الجنوب الافريقي نتيجة لوقف اطلاق النار الذى رتبته جنوب افريقيا العنصرية بين موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية المنشقة .

ومن ثم فنحن نتوقع من المجتمع الدولي ولاسيما الدول التي تدعي ان لها نفوذا على جنوب افريقيا ، الاعتراف بهذه الحقيقة واعتماد سياسات تدعم الامم المتحدة في السعي من اجل احداث تغيير سريع وهام في جنوب افريقيا .

ونحبي الجاليتين الآسيوية والملونة في جنوب افريقيا لما ابدتاه من شجاعة تمثلت في مقاطعتيها الجماعية للانتخابات الاخيرة التي اجريت لتشكيل ما يسمى بالبرلمان ثلاثي المجلس والذى يتسم اساسا بالتمييز العنصرى . وتعد هذه المبادرة من جانب هاتين الجاليتين تعبيرا عن التضامن والوحدة مع مواطنيها السود الامر الذى ينبغي ان يلقى استحسان كل من يعلي مبدأ المساواة العنصرية . وغني عن البيان ان التمثيل الآسيوي والملون المنفصل المزعوم في البرلمان ليس الا وسيلة لزيادة ترسيخ الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان حكومة غانا ستظل دائما ملتزمة بقضية الاستقلال الكامل للفصل العنصرى واقامة مجتمع ديمقراطي في ظل حكم الاغلبية في جنوب افريقيا . ونحن نرى أن ذلك هو السبيل الوحيد الذى يتسنى من خلاله لجميع سكانها ، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو العقيدة ، أن يتمتعوا على قدم المساواة وبالكامل بجميع حقوق وحرىات الانسان الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من عهودها .

وفىما يتعلق بناميبيا ما زالت جنوب افريقيا تثير آمالا وتوقعات مشكوك في تحقيقها . لكن الحقيقة هي انه لم يطرا أى تغيير عطي على الحالة بالرغم من المحادثات التي جرت مؤخرا بين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ومثلي نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وما يبعث على الأسف ان الاقليم ما زال واقعا تحت نير العبودية ويعاني شعبه الاضطهاد العنصرى بعيدا عن الحرية والاستقلال .

وكما نفهم من التقرير الأخير للأمين العام ، سويت على نحو مرض جميع القضايا المتعلقة والخاصة بناميبيا ، حتى بالنسبة لجنوب افريقيا العنصرية . فلماذا ان يواصل نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا استغلال وجود القوات الكوبية في أنغولا ، وهو أمر دخيل لا صلة له بالموضوع، كذريعة للماطلة في منح شعب ناميبيا الحرية والعدالة والاستقلال المطلق ؟ ولا تستطيع غانا أن تقبل مقايضة الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا في الاستقلال بالممارسة الطليقة لحق أنغولا غير المقيد في عقد ترتيبات أمنية حقيقية من أجل الحفاظ على استقلالها وسلامتها الاقليمية . ونوصي مرة أخرى بأن يتخذ مجلس الأمن دون مزيد من التأخير خطوات لتنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) بغية تحقيق استقلال ناميبيا على نحو سريع .

وفىما يتعلق بكفاح شعب الصحراء الغربية ، ما زالت حكومة غانا ملتزمة باحترام حقوق ذلك الشعب غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال المطلق . ومن ثم فاننا نهيب مرة أخرى بطرفي النزاع أن يدخلا في مفاوضات مباشرة وفقا للقرار ذى الصلة الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية .

وبالنسبة لتشاد ، ما زلنا على يقين من أنه لن يمكن ايجاد تسوية دائمة وسلمية للنزاع الا على أساس من المصالحة الوطنية وصون السلامة الاقليمية . ونحن نرحب بالاتفاق الذي وقع بين فرنسا وليبيا والخاص بسحب قواتهما من تشاد ونعتبره خطوة ايجابية صوب تخفيف حدة التوتر في ذلك البلد وتهيئة الظروف اللازمة للتوصل الى تسوية عن طريق التفاوض، ونحث جميع الأطراف الداخلية في النزاع وشعب تشاد ككل على اغتنام هذه الفرصة للعمل معا على ايجاد حل أخوي وسلمي لخلافاتهما .

ومما يبعث على الأسى أن نرى اسرائيل في الشرق الأوسط تواصل ممارسة حكم الارهاب والتخويف ضد البلدان العربية والشعب الفلسطيني في المنطقة . فاحتلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية ما زال يقوض الاستقرار ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ولا يمكن أن يكون هناك أساس لتسوية سلمية في الشرق الأوسط ما لم تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها وضمتها على نحو غير مشروع نتيجة لأعمال حربية . ويجب على اسرائيل ان تمثل لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وينبغي لها أيضا أن تحصل لبمشكلة الشرق الأوسط وهو المتمثل في انكار الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن وفي تقرير المصير والاستقلال الوطني .

كما أن التطورات التي شهدتها قبرص في الأشهر الأخيرة تشير قلقا بالغاً لدى غانا . وكما ذكرنا سلفاً ، فإن اعلان الاقلية التركية في قبرص الاستقلال من جانب واحد يشكل بوضوح ذروة الجهود المؤسفة التي تبذلها تركيا والرامية الى الابقاء على تقسيم الجزيرة بشكل دائم وتحقيق الفصل الكامل بين طائفتيها اليونانية والتركية .

ان قرار الأقلية التركية القبرصية يعرض التعايش السلمي بين الأتراك واليونانيين في الجزيرة لخطر دائم . وهو يضرب عرض الحائط بجميع مقررات وجهود الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والكونولت وهي المقررات والجهود الرامية الى الحفاظ على وحدة قبرص وسلامتها الاقليمية .

وستواصل غانا من جانبها تأييد وحدة واستقلال قبرص بعيدا عن التدخل الخارجي وتسوية الخلافات الطائفية عن طريق الحوار السلمي . ونحن نأمل بصدق أن تعيد القيادة

التركيبة القبرصية النظر في قرارها وتعمل على استعادة وحدة قبرص  
وصون سلامتها الإقليمية .

وما زالت الحرب الضارية بين الشقيقتين ايران والعراق تسبب ألما شديدا لحكومة  
غانا وشعبها . فهي حرب لا طائل من ورائها الا تبيد الموارد البشرية والمادية التي  
يحتاجها العالم الثالث حاجة ماسة من أجل تحقيق الأهداف الانتاجية والا نمائية الملحة .  
واذاً تلك المجازر التي لا تنتهي ، نناشد مرة أخرى جميع اشقائنا وشقيقاتنا في  
ايران والعراق انهاء الحرب وتسوية خلافاتهم بالطرق السلمية .

وما زالت امريكا الوسطى منطقة اضطرابات ونزاعات تشكل تهديدا خطيرا للسلم  
والامن الدوليين . وينبغي دعم السعي من أجل ايجاد حل سلمي للنزاعات في المنطقة  
من خلال عملية كونتادورا لا احباط هذا السعي عن طريق تخريب وتدمير الهيكل الأساسي  
بغية الحاق اكبر ضرر اقتصادي ممكن بالمصالح الحقيقية لنيكاراغوا . كما أن الجهود التي  
يبدلها شعب نيكاراغوا لبناء مجتمع ديمقراطي حقيقي يعكس بصدق حقائق التجارب  
التاريخية لنيكاراغوا ينبغي دعمها وتقييمها بدقة كما يجب ان تدان قوى الظلم والتدمير  
الرجعية .



ونحن نؤيد عملية ادخال الديمقراطية في امريكا الوسطى ، ونكرر الدعوة الى وقف التدخل العسكرى الاجنبى في تلك العملية لصالح التسوية التفاوضية للنزاعات في المنطقة من جانب شعوبها .

ولا يمكن لغانا ان تدين التدخل الاجنبى في امريكا الوسطى ، سواء كان سافرا ام مستورا ، وتغض الطرف عن الاحتلال الاجنبى لكمبوتشيا وافغانستان بالتحديد المستمر لقرارات الامم المتحدة . ونحن نشعر بخيبة امل خاصة بكون الحوار بشأن مستقبل افغانستان ما زال مطلبا بعيد المنال بالرغم من جهود الامين العام ، وممثله الخاص . ان لشعبي افغانستان وكمبوتشيا الحق في العيش في ظل ظروف تسمح لهما باختيار نظام الحكم في بلديهما بكل حرية .

ويطغى خطر نشوب الحرب النووية على كل هذه النزاعات المقلقة لكنها محلية في مناطق مختلفة من العالم . فعلى عكس التهديد الذى تشكله كل النزاعات التى اشرت اليها انفا ، وفيها من النزاعات الكثيرة التى لا تقل خطورة ، لا يتهدد خطر نشوب الحرب النووية السلم والامن الدوليين وحدهما بل ويتهدد البشرية جمعاء بالفناء الكامل . وهو ، فضلا عن ذلك ، يستنزف اموالا طائلة بحيث يشكل عبء امام عملية التنمية العالمية .

ولهذه الاسباب نناشد المجتمع الدولى باسره ، والد ولتين العظميين الرئيسيتين والدول الاخرى الحائزة للأسلحة النووية بصفة خاصة ، ان تبذل جهدا فائقا لانقاذ البشرية من الفناء النووى .

وهناك بوادر مشجعة فيما جرى مؤخرا من استئناف للاتصال على مستوى عال بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ويحدونا الامل ان يؤدي ذلك الى استئناف المفاوضات الثنائية بشأن الاسلحة النووية في جنيف وتحسين العلاقات بين هاتين الدولتين العظميين الرئيسيتين .

وبينما نعترف بقيمة النهج الثنائي في اطار محادثات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية في جنيف نؤمن ايمانا راسخا بان مسائل نزع السلاح الاخرى ينبغي ان

تناقش في الاطار متعدد الاطراف في الامم المتحدة . فعندما تشترك الامم المتحدة يمكن الاستماع الى صوت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتتخذ مصالحها واهتماماتها في الاعتبار عند السعي للتوصل الى تلك الاتفاقات التي تضع حدا لسباق التسلح بجميع اشكاله وتنقذ العالم من خطر نشوب حرب نووية .

وانتقل الان الى الوضع الاقتصادي العالمي الذي لا نملك ازاءه الا ان نرثى لحقيقة انه طوال السنة العاضية ظلت معظم البلدان النامية تعاني من ازمة اقتصادية حادة . واغلبية هذه البلدان ما زالت اسيرة حلقة مفرغة من انخفاض الانتاج والعمالة والتجارة . وكنتيجة لذلك ، اضطرت غالبيتها ان تقوم بمزيد من التكييفات الانكماشية رغم الثمن الفادح الذي تحملته اقتصاداتها ورغم النتائج الاجتماعية والسياسية الوخيمة . لقد انتقصت قدرتها على الاستيراد ، واضطرت الى اجراء خفض حاد لاستثماراتها في الزراعة والصناعة والخدمات الاساسية ، وهي في صميم عملية التنمية . واضطر الكثير منها الى السعي لاعادة جدولة مدفوعات خدمة الديون . وليس هناك مكان عصفت به الازمة ايما عصف مثلما حدث في البلدان ذات الدخل المنخفض لاسيما في افريقيا .

وقد كان هناك تحسن بالاكيد في الاداء الاقتصادي لبعض البلدان المتقدمة التي تنتهج نظام اقتصاديات السوق ، الا ان ذلك الانتعاش لم ينتشر بطريقة مقنعة في بلدان اخرى من هذه الفئة . فانه لم يؤد الى رفع ملحوظ لاسعار السلع الاساسية ولم يصاحبه انخفاض له وزن في اسعار الفائدة وقد اضعفت ، على اي حال ، الاليات الدولية التي تقوم بنقل النمو ، نتيجة للتطورات الاخيرة ولذلك فان الانتعاش لم يكسب يمس العالم النامي وما زالت التوقعات قاتمة بالنسبة لمعظم تلك البلدان . وفي الكثير من البلدان الافريقية تفاقمت هذه التكرسات بفعل الجفاف المستمر والتصحر واتساع الهوة بين انتاج الاغذية ونمو السكان والاعتماد بشكل كبير على استيراد الاغذية بكل ما يترتب على ذلك من مخاطر بالنسبة للانظمة الاجتماعية والاقتصادية .

ويجب لذلك اتخاذ تدابير فورية على عدد من الجبهات . ان موقف السياسات الاقتصادية الكلية في دول اقتصاديات السوق المتقدمة يحتاج الى التحول ليوسع

ويعمق الانتعاش الاقتصادي حديث العهد ، بل واكثر من ذلك ، يجب اتخاذ التدابير للتخفيف من الضغوط على المواقف المالية الخارجية في البلدان النامية . ويجب اتخاذ تدابير عمدية ونشطة لاعادة تنشيط عملية التنمية في العالم الثالث . وعلى وجه الخصوص هناك حاجة الى زيادة الموارد المالية لمؤسسات الاقراض متعددة الاطراف وتحسين امكانية الوصول اليها بالنسبة للبلدان النامية ، وهناك حاجة الى تخصيص جديد وكبير لحقوق السحب الخاصة ، كما ان هناك حاجة لتخفيف منتظم لعبء الديون على البلدان منخفضة الدخل ، وحاجة الى استبدال المعالجة الحالية المخصصة لعبء الديون المصرفية واحلال مناهج طويلة الاجل محلها . فضلا عن ذلك توضح التطورات الاخيرة ان النظام الحالي للتجارة والمدفوعات يؤدي الى زعزعة استقرار البلدان النامية بدلا من حمايتها كما ينبغي . ولذلك ، فمن الاهمية بمكان ان تبدأ العمليات اللازمة لاصلاح النظام الاقتصادي الدولي بسرعة . وتحتاج كل هذه التدابير الى تكثيف التعاون الدولي . ومع هذا ، فمن الغريب ان النشاط متعدد الاطراف يعاني من الضعف .

وفي هذه الظروف لا يمكن للاوضاع الاقتصادية الحرجة في افريقيا الا ان تثير القلق البالغ . لمستويات المعيشة في افريقيا جنوب الصحراء قد شهدت تدهورا حادا ، وما زال صافي التدفقات الراسمالية الى المنطقة اقل بكثير من الحجم المطلوب للتأثير في عملية التنمية . وتنبغي الاشارة بالامين العام للامم المتحدة ومدير عام منظمة الاغذية والزراعة للدور الذي قاما به في توجيه الانتباه الدولي الى الماساة الانسانية التي تقع في ذلك الجزء من العالم . ولا يقل اهمية عن ذلك التوصل الى اطار متفق عليه للعمل الدولي الهادف ، مع اخذنا في الحسبان المبادرة الاخيرة من جانب البنك الدولي ، وان يطور بسرعة لدعم جهود البلدان الافريقية في مجابهة هذا الوضع . ونحن في افريقيا ندرك تماما ان مسؤوليتنا الاساسية ان نقوم بانفسنا بمعالجة مشاكلنا الاقتصادية . وفي المذكرة الخاصة للوزراء الافارقة للتخطيط الاقتصادي المعتمدة في ايار/مايو ١٩٨٤ في اديس ابابا ، وفي خطة عمل لاغوس ابرزت هذه الحقيقة تماما .

والاهم من ذلك ان هناك بلدا افريقية ، منها غانا ، تبذل جهودا مفضية للتصدي لمحتتها الحالية . وفي غانا بدا المجلس المؤقت للدفاع الوطني منذ سنتين في ادخال مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية الشاملة العميقة تتضمن تدابير حاسمة لاعادة تاهيل القطاعات المنتجة في الاقتصاد عن طريق دفع اسعار مجزية للمنتجين تشجيعا لهم على جهودهم ، وتحسينا لقدرتهم على الحصول على المدخلات الاساسية واعادة تقييم العملة واعادة الحوافز للتصدير وتحسين جمع اليرادات واصلاح النظام الاداري والاقتصادي . والهدف الاوسع لهذه الاصلاحات ايجاد الظروف المادية لتحقيق الاهداف الوطنية في مجال التحول الاجتماعي والاقتصادي بما في ذلك اعادة هيكله المؤسسات الاساسية للاقتصاد ، وقد احرزنا تقدما ملحوظا صوب ذلك الهدف ، لكن النجاح الكامل لجهودنا ، شأننا في ذلك شأن البلدان الافريقية الاخرى الواقعة تحت نفس هذه الظروف ، يعتمد على الدعم الدولي الكامل . فعالم نحصل على هذا الدعم ، ستتعرض صداقية من يدعو الى اصلاح السياسة والتكيف في البلدان الافريقية لهزة شديدة .

وفي هذا الصدد نشعر بالتشجيع لان جهودنا ، بعد فترة من الشك ، حازت احترام المجتمع المالي وتأييده . ونأمل ان يزداد هذا التأييد في الاشهر والسنوات الحرجة التي تنتظرنا .

لقد كانت الشهور الاثني عشر الماضية او نحوها حافلة بالصدمات بالنسبة لافريقيا ، وعلينا ان نسعى معا لاجاد حل لمشاكلها الحرجة . وقد اكد امينا العام المقرر على هذه المسؤولية الدولية عدة مرات . طينا ان نساعد على انقاذ الملايين من المجاعة والبؤس . وامل ان تستطيع افريقيا الاعتماد على هذه الجمعية في شق طريقها .

انتقل الان الى المسرح السياسي الداخلى فى غانا . ان ثورتنا عطية بدأها  
المواطنون فى غانا ، بعضهم عسكريون والبعض الآخر مدنيون . لقد قبلوا التحدى بجسارة  
ذلك التحدى الذى لا يجوز انكاره أو التقليل من شأنه ، والذى فرضه عجز الحكومات  
والمؤسسات السياسية المتعاقبة عن تسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى  
عرقلت لفترة طويلة نمو أمتنا وخدمة مصالح الشعب الحقيقية .

وأود أن أؤكد أن الهدف النهائى الثابت لثورة غانا بلورة نظام ديمقراطى سليم يعبر  
تعبيراً فعلياً عن الإرادة السياسية لشعبنا وقدرته الخلاقة ، ويستمد قوته من مشاركة الشعب  
النشطة المخلصة فى الحكومة المطرمة بقيادة الشعب والتي تجعل الديمقراطية حقيقة ملموسة  
فى الحياة اليومية للمواطن العادى .

اننا لا نستطيع أن نواصل اضافة الشرعية على المظالم الاجتماعية والاقتصادية والميول  
الثقافية المكتسبة وتفاهات الانصياع الاعى للاستنساخ الدستورى الذى يضمن نظرياً معايير  
ومؤسسات معينة لكنه فشل تماماً فى تحويل الديمقراطية الحقيقية الى نظام مؤسسى يبنى على  
العدالة الاجتماعية ، ويقوم على المحاسبة والمسؤولية باعتبارها حقيقة موضوعية فى وضع وتنفيذ  
السياسات الوطنية من جانب الممثلين المنتخبين للشعب . ان رغبة مجلس الدفاع الوطنى  
المؤقت العارمة هي العمل دون كلل حتى لا تظهر من جديد تلك الأوضاع والأحوال التى  
أسفرت فى الماضى عن الالتجاء الى القوات المسلحة كأداة للتغيير وبالتالى لدرء الخطر  
الحقيقى المتمثل فى اضافة الطابع المؤسسى على الحكم العسكرى باعتباره حقيقة سياسية  
للحياة فى مجتمعنا .

وغتماً أود أن أؤكد لهذه الجمعية الموقرة التزام حكومتى بالأمم المتحدة وتمسكها  
بالمساعي متعددة الأطراف . ربما أخفقت الامم المتحدة فى ايجاد حل لجميع مشاكل  
الانسانية لكنها بذلك عبرت عن حقيقة العلاقات الدبلوماسية الدولية . وفيما يتعلق بمحصلة  
عمل الامم المتحدة فقد حققت للمجتمع الدولى أكثر مما حققت أى منظمة دولية من هذا الطراز  
ويجب على منتقدى الامم المتحدة أن يعلموا أن كفاءة المنظمة ترتبها بأعضائها . اننا جميعاً

نتحمل واجبا مشتركا في أن نضمن تعزيز هذه الأداة الثمينة للسلم الدولي والتقدم وزيادة فاعليتها ان كان لنا أن ننقد الأجيال القادمة من صلات الصراع والهلاك .  
وبينا نستعد للاحتفال بالذكرى الأربعين لقيام الأمم المتحدة في العام المقبل من الضروري لجميع الدول أن تعيد تكريس أنفسها لخدمة المثل العليا للسلم المكرسة في الوثائق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة أود أن

أشكر نائب رئيس مجلس الدفاع الوطني المؤقت في غانا على البيان الهام الذي أدلى به .  
اصطحب السيد آنان نائب رئيس مجلس الدفاع الوطني المؤقت في غانا من المنصة .

السيد غمبيري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم وفد نيجيريا

أود أن أهنئكم على انتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين بالجمعية العامة .  
ووفدى بشاطر تما ما الشاعر القلبية التي عبر عنها المتكلمون السابقون بشأن قدرتك الشخصية وكفايتكم ومنجزاتكم المعروفة بوصفكم دبلوماسيا بارزا ومناضلا متفانيا في خدمة السلم والحريية .  
ونحني تفانيكم في خدمة قضية الأمم المتحدة بوصفكم رئيسا مثابرا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا .  
كما نحني صوت بلدكم ودها الثابت على العادئ في السعي المشترك من أجل السلم الاقليمي والعالمي والعدالة والتفاهم . واننا على ثقة من أنه بفضل قيادتكم الحكيمة القديرة ستحقق هذه الدورة النجاح فيما يتعلق بمعظم المسائل المطروحة عليها . والتالي فاننا بمزيد من السرور نعاهدكم على تقديم تأييد وتعاون وفد نيجيريا الكاملين في النهوض بمهمتكم الصعبة .

واسمحو لي أن أشيد بسلفكم البارز صاحب الفخامة خورخي ايوكا رئيس بنما للطريقة

الماهرة التي ادار بها أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

كما أعبر عن تقديري للسكرتير العام الموقر السيد خافيير بيريز دي كويار لعمله نيابة

عن منظمتنا في خدمة السلم العالمي وتوجيهه الأنظار بصورة مستمرة للمشاكل الاقتصادية

التي تواجه العالم ولا سيما المشاكل الاقتصادية في افريقيا .

ونرحب ببروني دار السلام في مجتمع الدول . فقبلها بوصفها العضو ال ١٥٩ في الأمم المتحدة اعاد ة تأكيد لبدأى العالمية وتقرير الصير اللذين يشكّلان حجرا الزاوية في منظمتنا . ونيجيريا تمد يد ها مرحبة بالعضو الجديد في هذه الجمعية وتتطلع الى العمل على نحو وثيق مع بروني دار السلام تعزيزا للسلم والتقدم والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم .

ان العالم المعاصر يتسلط عليه الخوف والافتقار الى الطمأنينة الناشتان عن الدرجة التي لم يسبق لها مثيل من التوتر في العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين وحلفائهما . وصفة خاصة فان الدائرة المفرغة للتنافس العسكرى المتزايد بين الدولتين العظميين الرئيسيتين دخلت في دورة جديدة من وزع الأسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا ومن العمل المحموم لاستحداث منظومات جديدة من الأسلحة النووية الاستراتيجية وتكثيف الأبحاث في مجال الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية . وفي الوقت الحالي تصدر عن حكام الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي دعوة مشرومة لتكديس جديد للأسلحة الكيميائية بأسلوب سيكون من شأنه ولا شك زيادة تعويق المفاوضات الرامية للتوصل الى اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وتتضح نتيجة هذا التنافس المكثف في الجبل الهائل الذى يبلغ قرابة سبعمائة بليون دولار والذي يمثل مجموع النفقات العسكرية في العالم في سنة ١٩٨٣ . كل هذا السباق الى الدمار يتقدم بغض النظر عن الترسانتين الحاليتين للدولتين العظميين الرئيسيتين اللتين تكفيان لاحداث شتاء نووى من شأنه أن يبتلع نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي وربما يقضي على المدنية بأكملها . ان هذا لم يعد فقط من وحي خيال هؤلاء الذين يمكن تسميتهم بمثيرى المخاوف بل أصبح أيضا أمرا تشير اليه الأبحاث الموثقة جيدا للعلماء البارزين وهي الأبحاث التي أوضحت احتمال أن تصبح قرابة نصف البشرية ضحية مباشرة لآى حرب نووية رئيسية ويصبح النصف الاخر ، بقدر يزيد أو ينقص ، ضحية من الدرجة الثانية ان اجلا أو عاجلا .

ومن المؤكد انه لا يوجد أى مكان يمكن أن يختبئ فيه أى منا ، رغم اننا لم نكن طرفا فسي ذلك ، بل اننا واصلنا بالفعل التحذير من هذا التهديد الأهم للموارد المادية والبشرية من أجل تكديس اسلحة الدمار المروعة هذه .

ومن المؤلم بصورة خاصة لنا نحن الافارقة ان نواكب هذا التهديد الذى لم يسبق له مثيل لبقاء البشرية والمقرون بتحويل أكبر للموارد الأزمة الاقتصادية الحادة في افريقيا . فالكوارث الطبيعية مثل الجفاف الواسع النطاق والمستمر والسياسات المزعزعة للاستقرار لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا التي ينتهجها ازاء جيرانه والكساد الاقتصادى العالمى وما يصاحبه من سياسات أنانية تنتهجها البلدان الصناعية ، تجمعت كلها لتخلق ظروفًا اقتصادية محيطة أثارت قلق أميننا العام حين قام بزيارة بعض البلدان الافريقية في بواكير هذا العام . ووفاءً منه لرسالته ، استعرض على الفور انتباه المجتمع الدولى الى الحالة المتفجرة وشكل فريقا كبير الصلاحيات للتقدم بتوصيات محددة .

ان الأزمة الاقتصادية الراهنة في افريقيا ذات أبعاد آنية علاوة على الأبعاد المتوسطة والطويلة المدى . وينبع الجانب الآنى أساسا من الوقع المدمر للجفاف الذى استشرى خلال العقد الماضى فزحف بصورة تدريجية الى مناطق لم تكن مصابة به من قبل . وقد أدى ذلك الجفاف المزمن الى تفاقم حالة الأغذية التي لم تكن أصلا ، في المنطقة . فطوال سنوات ، تخلف انتاج الأغذية عن مواكبة الزيادة في عدد السكان ، وفي ١٩٨٣ استوردت البلدان المصابة بالجفاف أكثر من ٢٨٧ مليون طن من الحبوب ، مقابل ٤ ملايين طن كانت تستوردها في ١٩٧٠ .

وعلاوة على الكوارث المناخية التي حلت بالبلدان الافريقية ، هناك الوقع الشديد للكساد الاقتصادى بالغ الضرر على المنطقة . ان الاقتصاد الافريقى ، لكونه أكثر الاقتصادات في العالم عرضة للتأثر بالأوضاع المعاكسة لأنه يعتمد بدرجة كبيرة وبصورة غير اعتيادية على المصادر الخارجية في الحصول على معظم المدخلات الحساسة والموهبة بالنسبة للأنشطة الانمائية ، كان الضحية الرئيسية للكساد العالمى . فعوائد التصدير التي حصلت عليها البلدان الافريقية تدهورت مع انهيار أسعار السلع الأساسية . وأدى الركود والانخفاض في المساعدة الانمائية الرسمية ، بالشروط الحقيقية ، وانخفاض طابع القطاع



الخاص بصورة متزايدة على تدفقات رأس المال الى الحاق أكبر الضرر بافريقيا ، بينما تحولت الديون المتصاعدة وتكاليف خدمة الديون وأسعار الفوائد العالية بصورة لم يسبق لها مثيل الى كوارث مالية لمعظم البلدان في القارة .

وتسليما من البلدان الافريقية بأن المسؤولية الأولية عن تنمية اقتصاداتها تقع على عواتقها هي ، لجأت تلك البلدان الى البحث عن حلول داخلية ، ووضع وزراءها للتنمية الاقتصادية والتخطيط واعتمدا ، في اجتماعهم الوزاري العاشر للجنة الاقتصادية لافريقيا ، المنعقد في الفترة من ٢٤ الى ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٤ ، مذكرة خاصة تشكّل اطار عمل لمعالجة الأزمة في أبعادها الآنية والقصيرة والمتوسطة والطويلة المدى . وقد اعقب ذلك بفترة قصيرة مؤتمر وزراء المالية الأفارقة الذي عقد في أديس ابابا من ١٨ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، واعتمدا اثناءه الاعلان الخاص بالمدىونية الخارجية لافريقيا من أجل تركيز الاهتمام على الدين الخارجي المتزايد للمنطقة البالغ أكثر من ١٥٠ بليون دولار ولاقتراح الطرائق الكفيلة بمعالجة المشكلة معالجة ملموسة . والاعلان مرفق بالمذكرة الخاصة المطروحة على الجمعية للنظر فيها .

ان افريقيا ليست وحدها في الاحساس بالوفاة المدمرة لأزمة الديون الشديدة . فمعظم البلدان النامية تعطلت نفس العيب . ويحتم حجم ديون البلدان النامية الهائل وما له من أثر على اقتصاداتها ان يفرط المجتمع الدولي ، علاوة على المؤسسات المالية الدولية ، بمعالجة الموضوع على وجه الاستعجال وبسعة صدر . وفي هذا الصدد ، نسلم بالدور الهام الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في مساعدة اعضاءه على التغلب على مشاكل موازين مدفوعاتهم . إلا ان الصندوق ، في قيامه بذلك ، يجب ان يسعى الى انتهاج نهج أكثر مرونة عندما يحدد برامج التكيف لكل بلد .

ولأسف ، تبين تجربة شتى البلدان النامية التي اضطرت الى اللجوء الى الصندوق ، بما فيها بلدى ، درجة من اللامبالاة المتعمدة من جانب الصندوق بالعواقب المحتلطة المترتبة على الصفقات التي يفرضها ثمنا لقروضه . واني لأجرؤ على القول بأن النظام العسكري الحالي في نيجيريا يقبل ، والواقع انه بدأ فعلا بتقديم التصحيحات لوقف انزلاق الاقتصاد ، وبادر الى اتخاذ الترتيبات المؤسسية لذلك . إلا انه يجب ان تكون تلك

التحديات في نطاق الحدود الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تحملها . ان تطبيق شروط الصندوق بيدو للأسف نمطيا بعض الشيء ، وتنبغي مراجعته بهدف ايلاء اهتمام أكبر من ذي قبل للظروف القائمة في كل دولة ، والحيلولة دون وقوع الاضطرابات الشديدة التي يمكن تجنبها والناجمة من التدابير التصحيحية ، وتوفير الاستقرار الضروري لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية لكل دولة . والحقيقة ان الطبيب غير البار وحده هو الذى يصف نفس الدواء لجميع مرضاه بصرف النظر عن انواع ظلمهم . وهذا ما يفعله صندوق النقد الدولي .

وان نرقب الحالة الاقتصادية العالمية وهي تتكشف تدريجيا ، يتبين لمعظم البلدان النامية ، خصوصا البلدان الافريقية ، ان احتمالات تحقيق تقدم ملموس لا تبشر بالخير أبدا . ورغم انه يقال ان انتعاش معظم البلدان الصناعية بعد الكساد الاقتصادي العالمي الأخير أصبح حقيقة ملموسة طينا ان نواصل التساؤل : متى سيظهر النور في آخر النفق الاقتصادي المظلم للبلدان النامية ؟ ومن الواضح الآن ان الانتعاش في المناطق الأخرى لا ينتج بالضرورة زخما ايجابيا ولا يعمل كعامل حفاز ، حتى ولا بأشكال مؤقتة ، للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، بسبب الحواجز الأساسية المفروضة أمام مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية الدولية .

اننا لا نستطيع الهرب من حقيقة انه اذا اريد للانتعاش الاقتصادي الأصيل ان يتحقق في العالم فلا بد من توافر الاستعداد لدى جميع أعضاء المجتمع الدولي لمعالجة أوجه الاختلال الهيكلي التي ترغم افريقيا وبلدان نامية أخرى على العيش في فقر وتخلف اقتصادي .

ان الطريقة الوحيدة للتوصل الى تنمية اقتصادية عالمية نشطة وادامتها تتمثل في الاشتراك الفعال من جانب جميع البلدان المتقدمة منها والنامية ، في تعاون مستمر على قدم المساواة يتناول الأنشطة والمناهج الاقتصادية العالمية . وهذا يتطلب اعتماد وتحقيق جملة تدابير على المدى القصير والمدى البعيد ، للاستجابة الى احتياجات جميع البلدان والأقاليم ، وبصفة خاصة احتياجات البلدان النامية . ويجب بذل كل الجهود لمقاومة الاتجاه المتزايد نحو سياسة الحمائية وذلك لصالح تجارة دولية حرة بالفعل . كما يجب ايضا وضع حد للابتعاد عن روح التعددية . ولا يمكننا التماهى في تقليص العلاقات الدولية الى مستوى ثنائي في عالم ينمو كالعالمنا . وعلينا ألا ننسى بأن التفاهم الدولى والرغبة في التعاون باماكنهما ان يؤديا الى تغيير ايجابي . ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار دورا وعيا ، بادارة ظهورنا لهذا التراث الغني ولتلك الحصيلة الكبيرة من المشاركة المتعددة الأطراف التي تمثل أملا للعالمنا ككل . ويجب علينا العودة الى روح التعاون التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة .

لهذا السبب ما برحت نيجيريا تلح ، هي وسائر أعضاء مجموعة ال ٧٧ ، على ضرورة قيام حوار شامل يتيح اصلاح الخلل في التوازن الهيكلي الذى هو أساس الوعكة الاقتصادية العالمية . وتعتقد حكومتى اعتقادا راسخا بأنه ما لم يتم اصلاح هذا الخلل في التوازن الهيكلي من ناحية العلاقات الاقتصادية بين البلدان ، فان الاحتكاك وسوء النيـة سيواصلان الاخلال بالتنمية الحقيقية المطردة للاقتصاد العالمى . ولسوء الحظ ، وبالرغم من جهود دامت خمس سنوات تقريبا ، لم تظهر نتائج ايجابية تسمح بالبدء في المفاوضات الشاملة . وان وفد بلادى يناشد هذه الجمعية ان تحترم روح ميثاقها وتشرع في اجراء مفاوضات حقيقية مبكرة بغية التعجيل باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ان الوضع في الجنوب الافريقي ، وخاصة مشكلة الفصل العنصرى ومسألة استقلال ناميبيا ، لا يزال قابلا للتفجر كما كان في الماضى . فنظام الفصل العنصرى اللانسانى ، الذى هو لب مشكلة الجنوب الافريقي مستمر في التقدم وفي ترسيخ جذوره بسبب المناورات التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى من جانب والتأييد الذى يلقاه من بعض الأعضاء في هذه المنظمة من جانب آخر . فهذه الدول الأعضاء التي تجاهر بالتزامها بالحرية وحقوق

الانسان ، والتي يجب ان تكون في طليعة المكافحين من أجل القضاء على الفصل العنصرى ، قد اختارت لسوء الحظ ان تدعم هذا النظام اللانسانى بتعاملها العلني معه . والآن فكيف نفسر الزيارة التي قام بها زعيم النظام العنصرى لكل من البرتغال وبلجيكا وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة ، والترحيب الذى لقيه من قاداتها ؟ ان البلدان المذكورة انما تساعد بهذا العمل بوثها على كسر العزلة التي وجد نفسه فيها بعد ان ادانه المجتمع الدولي وأدان نظامه اللانسانى .

ويبدو ان ثمة محاولات منظمة تنظيما جيدا تهدف الى خداع العالم بوجود نظام ديمقراطى هو في الحقيقة غير قائم في جنوب افريقيا . انها ديمقراطية غريبة ينطوى دستورها على ابعاد ٢٣ مليون نسمة من السود عن عطية الانتخاب ، وهؤلاء يشككون ما يزيد عن ٧٣ في المائة من مجموع السكان . وبالتالي ، نحن لا نستغرب ان السود والاسيويين الذين يحاول الزعماء العنصريون خداعهم ، ادركوا الحقيقة وقاطعوا الانتخاب . لقد كان ذلك حكما بليغا صدر في حق ما يسمى بالاصلاح الدستورى . ان سكان جنوب افريقيا غير البيض لم يندعوا . وقد اصدر المجتمع الدولي حكمه وأدان دون تحفظ هذا النظام . وطلى المجتمع الدولي ان يذهب الى ابعد من هذا فيرفض بشكل كامل الصورة المخللة لصانع السلام في الجنوب الافريقي التي تحاول جنوب افريقيا جاهدة اظهارها . وبشن حشر الازتزاز ، وبالعدوان ، والتخريب واللجوء الى كل سبل زعزعة الاستقرار ، نجحت جنوب افريقيا في فرض اتفاقات غير متكافئة على بعض جيرانها . واثنا انعقاد هذه الدورة نفسها ، يواصل نظام الفصل العنصرى الضغط على ليسوتو من اجل ابرام معاهدة دفاع معه .

ان جنوب افريقيا لا تبدي هواده في موقفها المشاكس وفي سياساتها التخريبية والتوسعية . وتكتيك ما بعد نكوماتي الذى تتبعه انما يتمثل في خداع الطرف الاخر بغية توقيع ما يسمى بمعاهدة عدم الاعتداء . وبالرغم من توقيع تلك المعاهدة ، راحت جنوب افريقيا تواصل سرا دعم " حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية " . وكانت النتيجة ازدياد الضغط على حكومة موزامبيق ، وافتعال هدنة زائفة أخرى . والسيناريو الذى جرى الاسبوع الماضى والذى كان يقصد منه اعلان وقف لاطلاق النار ، كان زائفا ايضا واظهر بوضوح الهسندف الذى تسعى اليه جنوب افريقيا ، ألا وهو زعزعة الاستقرار في المنطقة كلها . ولن يسمح

المجتمع الدولي لنظام غير مشروع ، يعدّ ب مواطنيه ويعاملهم معاملة لا انسانية ويجردهم من مواظبتهم ، ويرتكب فظائع أخرى كثيرة ضد الانسانية ، ان يمثل دور صانع السلام والساعي له في المنطقة .

وتطلب حكومة نيجيريا من المجتمع الدولي ان يقوم بدور حاسم في القضاء على الفصل العنصرى . وهذا التزام لا مفر منه ويجب ان يقطعه المجتمع الدولي على نفسه تجاه افريقيا والعالم أجمع . وتود نيجيريا ان تؤكد بجلاء بأن ليس من شأن خطوات التهذئة والتنازل والاسترخاء الا انه ترجع بالساعة الى الوراء في السعي الى التقدم نحو التصفية النهائية للفصل العنصرى .

وطبنا أن نحدّر جنوب افريقيا بأنه على الرغم من صرفها ملايين الدولارات بغية تسهيل الرأى العام والضمير العالميين ، ثمة شيء أكيد وهو انها لن تغلت بالجرائم الشنيعة التي ترتكبها بحق الانسانية .

ولبذكر المجتمع الدولي انه في هذا العصر من الترابط العالمي ، لن ينجوا أحد من مضاعفات حرب عنصرية في الجنوب الافريقي . وليعلم العالم بأن التاريخ لن يغفل ولن يغفر اهمال العالم الغربي لمسؤولياته تجاه افريقيا والمجتمع الدولي والأم المتحدة بشأن موضوع الفصل والتمييز العنصريين في الجنوب الافريقي .

لقد كانت نيجيريا دائما في مكان الصدارة من الكفاح ضد الفصل العنصرى . والحكومة الاتحادية الحالية بتصميمها على ايجاد طرق جديدة لمحاربة الفصل العنصرى ، رعت حلقة دراسية بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لدراسة الوضع القانوني للنظام العنصرى وفي اوجه قانونية اخرى للكفاح ضد الفصل العنصرى . وقد انعقدت الحلقة المذكورة في لاغوس بنيجيريا في الفترة من ١٣ الى ١٦ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، وضمنت قانونيين وعلماء اجتماع ممن يمثلون الأنظمة القانونية الاساسية في العالم أجمع .

وقد خلصت الحلقة الدراسية الى ان مؤسسة الفصل العنصرى وممارسته تجعلان من حكومة جنوب افريقيا نظاما استعماريا . فدستورها ، وهو فريد من نوعه في العالم ، يستبعد الغالبية العظمى من ممارسة السيادة ، وبالتحديد لأن تلك الاغلبية هي السكان الاصلاء . وهكذا نجد ان ال ٣٢ مليوناً من الافارقة في جنوب افريقيا الذين يمثلون ٧٣ في المائة من تعداد السكان ، يعاملون كسعب خاضع للاستعمار منذ انشاء اتحاد جنوب افريقيا في عام ١٩١٠ . وقد أقرت الحلقة الدراسية بأن الفصل العنصرى ، وهو أفظع اشكال التمييز العنصرى وينطوى ايضا على عناصر الابادة الجماعية ، يشكل حالة خاصة لانتهاك القانون الملزم . وفضلا عن ذلك ، فان الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ ، تربط هذه الجريمة بالتهديد الخطير للسلم والامن الدوليين وتجرم دوليا جميع الذين يرتكبون جريمة الفصل العنصرى وشركائهم وقد اتفقت الحلقة الدراسية على ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي تتكلم بالنيابة عن المجتمع الدولي ، يحق لها ان تعلن ان نظام جنوب افريقيا وضع نفسه موضع الخروج على الشرعية . فنظام جنوب افريقيا ، بانتهاكه المستمر للقانون الملزم ، عزل نفسه عن نظام القيم الاساسية التي تشكل وجود المجتمع الدولي في حد ذاته . والدولة العضو في الامم المتحدة التي تضع نفسها موضع الخروج على الشرعية يمكن ، بل يجب ان تستبعد من هذه المنظمة .

هذه هي النتائج التي خلص اليها قضاة مبرزون من جميع ارجاء العالم . ويتمين

على الجمعية العامة ان تتخذ الاجراء المناسب .

منذ اربعة عشر عاما مضت ، رفضت الجمعية وثائق تفويض جنوب افريقيا لان الذين ادعوا تشييل هذا البلد لم يكونوا في الحقيقة ممثلين له . ومنذ عشرة ايام ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٢٠٧ (د-٢٩) الذي تطلب فيه الى مجلس الامن :

" ان يعيد النظر في العلاقة بين الامم المتحدة وجنوب افريقيا في ضوء

انتهاك جنوب افريقيا المستمر لمبادئ الميثاق والاعلان العالمي لحقوق

الانسان . " (القرار ٣٢٠٧ (د-٢٩) .

A/39/PV.25

وقد نظر مجلس الامن بتعمق في طلب الجمعية العامة وكان من الواضح ان الغالبية العظمى من الاعضاء خلصت الى ان تنفيذ المادة السادسة من الميثاق هو الجواب. ومع الاسف الشديد ، مارس حق النقض ضد قرار في هذا الصدد ثلاثة من الاعضاء الدائمين في المجلس - وهم فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية . وهكذا استمر نظام الفصل العنصرى في التمتع بشرف عضوية منظمة يقوم بانتهاك قواعد الاساسية . ويتمين على الامم المتحدة الان ، على اساس رأى قانوني ثابت ، ان تكون في وضع يسمح لها بأن تجتث ، الان والى الابد ، هذا السرطان من جسدها . لقد آن منذ امد طهرا وان فصل جنوب افريقيا من الامم المتحدة .

والعنصر الثانى في مشكلة الجنوب الافريقي موضوع استقلال ناميبيا . ان الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل تحقيق الاستقلال لناميبيا يحبطها بشكل مستمر تصلب جنوب افريقيا ، عن طريق اقدام اعتبارات دخيلة على الموضوع . وقد شهدنا مؤخرًا محاولات ثائرة يقوم بها نظام جنوب افريقيا لتسوية مسألة ناميبيا خارج اطار الامم المتحدة ان مسألة ناميبيا حالة نموذجية من حالات تصفية الاستعمار ، وتقع تماما ضمن نطاق سلطة الامم المتحدة ؛ هنا على ذلك فان اية محاولة لتحقيق استقلال ناميبيا خارج اطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) تمثل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي ويجب ألا يسمح لها بأن تتجح ، والا فاننا سنكون قد تخلينا عن مسؤوليتنا تجاه الشعب المقهر في ناميبيا . وترفض حكومة بلادى تماما المحاولات الخبيثة الرامية الى اقامة ربط بين انسحاب قوات الدفاع الكهوية في انغولا واستقلال ناميبيا . ويتمين على الامم المتحدة ان تتخذ اجراء فعالا لوضع حد نهائى لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا وتحقيق التنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

وان ننتقل الى الشرق الاوسط ، نلاحظ بأسف ان الحالة اليوم لا تزال كما كانت في الايام السابقة . فالقضية الفلسطينية التي هي لب المشكلة لم تعمل حتى الان على حل عادل ووضف وشامل ، ويرجع ذلك الى حد كبير لتعننت اسرائيل والتأييد الكامل الذى تتلقاه من الولايات المتحدة .

لقد شهد المجتمع الدولي في الماضي القريب عقم محاولة ايجاد حل عسكري او فرض حل يفتقر الى التوازن من جانب احدى الدولتين العظميين الرئيسيتين لمشكلة الشرق الاوسط . ان غزو اسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢ ، والفشل المأساوي للمهمة غير الحكيمة لما يسمى بالقوة متعددة الجنسيات في لبنان مثالان تقليديان على حدود ما تستطيع القوة العسكرية ان تحققه .

فالحل يكمن في سلم تفاوضي ، سلم يكون عادلا ومنصفا ، سلم يعترف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة الى دياره واقامة دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين .

ولقد طالبت الامم المتحدة بالفعل بهذا السلم التفاوضي . وطالب المؤتمر الدولي المتعلق بقضية فلسطين ، الذي عقد في جنيف في عام ١٩٨٣ ، طالب في جطة امسور بعقد مؤتمر دولي للامم المتحدة بشأن الشرق الاوسط . ويجب ان يضم ذلك المؤتمر الفلسطينيين انفسهم والاطراف المعنية الاخرى في المنطقة والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ونحن نؤيد بقوة هذا الاقتراح ونطالب الامم المتحدة بعقد ذلك المؤتمر دون مزيد من الابطاء . كما نطالب المجتمع الدولي وجميع المعنيين وخاصة اسرائيل ومهدديها بالاستجابة البناءة لتحدى السلم هذا ، تحت اشراف الامم المتحدة .



وان نستنتج مقدا ان ذلك المؤتمر لن يكون عادلا لاي طرف من الاطراف بيخس من تصميم الامم المتحدة على ايجاد حل دائم لهذه المشكلة .

ولا تزال الحالة في كموتشيا تدعو الى القلق ايضا . ونحث الامين العام واللجنة المخصصة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بكموتشيا على مضاعفة الجهود لاجاد حل سياسي شامل لهذه المشكلة . وينبغي ان يقوم هذا الحل على مبادئ ميثاق الامم المتحدة الذى يدعو الى احترام الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الاقليمية لجميع الدول ، وعدم اللجوء الى التهديد باستخدام القوة او استخداما في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية . وعلى هذا الاساس نعهد وفد بلادى القرارات ذات الصلة التى اتخذتها الامم المتحدة بشأن كموتشيا والتي تدعو ، من ضمن امور اخرى ، الى عقد مؤتمر دولي بشأن كموتشيا تشترك فيه جميع الاطراف المتنازعة والاطراف الاخرى المعنية بقصد ايجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكموتشية . كما اننا نعهد بقوة الدعوة الى الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية من كموتشيا . واحترام حقوق الانسان الاساسية احتراما صارما وهو ما من شأنه ان يؤدي الى اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة تمكن الشعب الكموتشي من ممارسة حقه في تقرير المصير واعادة السلم والاستقرار الى المنطقة .

ويعتبر الوضع السياسي المضطرب في كل جزء من اجزاء العالم تقريبا برهانا سيء الطالع على الانتهاك المستمر لاحكام ميثاق منظمتنا التى نزمع الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشائها في العام القادم . فسواء كان ذلك في الجنوب الافريقي او في الشرق الاوسط وسواء كان في جنوب شرقي اسيا او في امريكا الوسطى ، وسواء كان في كوريا او في قبرص مازالت امثال اللجوء الى استخدام القوة او التهديد باستخدامها ، وانتهاك الحق في تقرير المصير ، وانتهاك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول تمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . ولكن الاخطر من ذلك تصعيد سباق التسلح ولاسيما سباق التسلح النووى .

ان العالم وهو تراثنا المشترك ، مهدد بصورة خطيرة بسباق التسلح النووى الذى اصبح وسيلة لقتل الوقت لدى بعض البلدان . ان هناك مخاوف كبيرة اخذة في التحول بسرعة

الى زعم بأن العالم طى حافة كارثة لها أبعاد جسيمة وهالمة ناجمة عن التنافس النووي الذى لم يسبق له مثيل بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . فليس هناك بلد يستطيع العيش دون اثار بالوضع غير المستقر الحالي ، الذى يمكن ان يبعث لدى الدولتين العظميين الرئيسيتين وحلفائهما مشاعر الارتياح العقائدى او الاستراتيجى لكه يشير لدى بقية العالم رها متوصلا . ان مفهوم الامن ، في نظر الدولتين العظميين الرئيسيتين مفهوم يتصل للاسف بالمصالح الضيقة لحلفيها ، ويتوقع من بقية العالم الشعور بالامن مادامت الدولتان العظميتان الرئيسيتان تحافظان على توازنهما النووي باسم نظرية الردع . ان حقيقة ان الاهتمام بضمان السلم والامن على المستوى العالمى قد لا يكون له صلة بدرجة التسليح النووي ، حقيقة تتجاهل تماما من قبل الدولتين العظميين الرئيسيتين في سعيهما الى تحقيق التكافؤ الوهمى في نشر الاسلحة النووية . ومع ذلك ، وكما اطن رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة السابع ، الذى عقد في نيودلهي في اذار/مارس ١٩٨٣ من غير المقبول ان يظل امن جميع الدول وبقاء البشرية ذاته رهين المصالح الانية لحفنة من الدول الحائزة للاسلحة النووية . ولذلك يجب ان يظل نزع السلاح النووى وضع نشوب الحرب النووية من المهام ذات الالوية بالنسبة للمجتمع الدولى ولا سيما في هذا الوقت الذى تقوض فيه الانفراج واصبحت المواجهة شعار الدولتين العظميين الرئيسيتين . ويجب على الجمعية العامة ان تصر على استئناف مفاوضات فعالة بشأن نزع السلاح النووى على المستوى الثنائي بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . وينبغي للجمعية العامة ايضا ان تشجب العراقيل التي توضع على طريق اجراء مفاوضات هادفة في مؤتمر نزع السلاح .

وفي هذا الصدد ، تعتقد نيجيريا انه يجب على الدولتين العظميين الرئيسيتين ان تهديا تصميمهما على اتخاذ الخطوة الاساسية نحو منع الانتشار الافقى والعمودي للاسلحة النووية ، وهي الخطوة التي جسدت على مر السنين في الدعوة الى ابرام معاهدة شاملة لحظر تجارب الاسلحة النووية . وقد مضى الان ٢١ عاما على ابرام المعاهدة الجزئية لحظر التجارب التي امرت الاطراف المشتركة فيها عن عزمها على " تحقيق الوقف

الابدى لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية " . ومنذ ذلك الحين ، جعلت الامم المتحدة ابرام معاهدة لحظر التجارب في مقدمة اولوياتها . وقد تم الاضطلاع بجميع الدراسات الفنية التي من شأنها تسهيل ابرام هذه الاتفاقية . ومع ذلك لم يحرز حتى الان اى تقدم . فالعنصر الحيوى المفقود هو الارادة السياسية لدى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية للتوصل الى اتفاق . ومع ذلك ، يجب ان يكون من الواضح ان الذين يعرقلون ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية لا يحكمهم في الوقت نفسه ان يزعموا انهم رواد عدم انتشار الاسلحة النووية . فماداموا غير راغبين في التسكك بالتزامهم بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي تعهدوا بموجبها ؛ " بمواصلة اجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووى في موعد قريب ومنزع السلاح النووى . . . . " .

(القرار ٢٣٧٣ (د-٢٢) ، العرفق )

سيظلون يمثلون عراقيل في طريق اقامة نظام فعال لعدم الانتشار .

إذا ما أريد المحافظة على صلاحية معاهدة عدم الانتشار للبقاء ، وجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بطريقة حازمة خلال هذه الدورة للجمعية العامة ، بالتفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل لاجراء التحارب النووية . فجميع الادلة المتاحة تبين بوضوح أن الدفاع الوحيد الفعال ضد الاسلحة النووية هو عدم استخدامها . ان أى استخدام لهذه الاسلحة يشكل أكبر جريمة ترتكب في حق الانسانية ، ومن أجل هذا تجب مواصلة العمل بأقصى قوة لتنفيذ مقرر الجمعية العامة الخاص باجراء مفاوضات بغية إبرام معاهدة بشأن حظر استخدام الاسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، ينبغي اعتبار أى عقبة توضع في طريق عمل مؤتمر نزع السلاح اساءة كبيرة موجهة الى عطية صيانة السلم والامن الدوليين . وبالمثل ، يجب أن تحظى المفاوضات الخاصة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وإبرام اتفاقية خاصة بالاسلحة الكيميائية ، باهتمام عاجل من قبل المجتمع الدولي . فالتقدم في هذه المجالات له أهمية قصوى بالنسبة للامن العالمي .

لقد ركزت الانتباه على بعض المشكلات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم وأنا على يقين من أنه يمكن أن نعمل معا باخلاص لحلها . وتعتبر الامم المتحدة محفلا فريدا لتعزيز التفاهم والسلم بين جميع الامم . كما أنها تتيح للدول الاعضاء فرصة فريدة للتعاون والحوار البناء سعيا وراء مطلبنا المشترك في تحقيق حياة أفضل . لذلك علينا أن نعمل سويا من أجل تأييد مبادئ الميثاق لصالح البشرية جمعاء . واني لعلني يقيس من أنه بالتصميم والارادة السياسية اللازمة يمكننا أن نتغلب على العقبات التي تقف في طريق تحقيق السلم والامن الدوليين الدائمين وتمنع من وضع نظام اقتصادى دولى منصف .

السيد جميل (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لشرف

كبير لي ولوفد بلادى أن نهنتكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع رئيسا للجمعية العامة لمنظمتنا . ونحن نعتز بالثقة التي وضعها هذا الجهاز فيكم فانتخابكم يمثل تقديرا ، لا لما تتمتعون به من سمعة طيبة فحسب بل ولكونكم دبلوماسيا بارزا شارك لمدة طويلة فسي

أعمال الام المتحدة ، وكذا لبلدكم زامبيا الذي يقوم بدور حيوى في النهوض بالطموحات الحقيقية لافريقيا بوجه خاص والعالم الثالث بوجه عام . واننا موقنون أن معرفتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ستمكنكم من توجيه عمل هذه الدورة الحالية وجهة مثمرة .

وينضم وفد بلادى الى المتكلمين السابقين الذين عبروا بفصاحة أكبر عن تقديرهم الشديد للطريقة الرائعة التي اضطلع بها سلفكم في القيام بعمله الهام على الرغم من مسؤولياته الجديدة باعتباره رئيسا لحكومة بلاده . ونحن نحبي السيد ايويكا رئيس جمهورية بنما على الطريقة الحكيمة والقديرة التي ادار بها أعمال هذه الجمعية .

وتشعر ملدسف بالفخر والسعادة وهي ترحب بدولة بروني دار السلام أحدث الاعضاء في منلمتنا ، التي تربطنا بها علاقات تاريخية وثقافية مشتركة . فقبولها في عضوية الام المتحدة يعتبر حلقة قوية في سلسلة عالمية الام تقوى الأهداف النبيلة للميثاق .

اننا نجمع اليوم في وقت تبلغ فيه منلمتنا سن النضج وهي مشدكة على الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشائها . ويسعد بلدى أنه شارك في الاعوام العشرين الماضية من خبراتها المتنوعة . لقد نبهنا الأمين العام بحكمة وذكاء في تقريره السنوى الى الأهمية البالغة لاستمرار وجود منلمتنا . ونحن نرى أن الام المتحدة لا بديل لها ، نلنرا للمسؤوليات المؤسسة الهامة التي أشدعت للوفاء بها . ونعتقد أن المشكلات الكبيرة التي تواجه المجتمع العالمي كمشكلات التنمية الاقتصادية وسباق التسلح النووى والحاجة الى نزع السلاح لا يمكن حلها عن طريق الجهود الثنائية أو الاقليمية وحدها . ويسعد بلدى أن يسجل تقديره واعجابه العميقين بالطريقة الواضحة الشاملة التي أعلننا بها الأمين العام عن طريق تقريره السنوى بأعمال منلمتنا ، فهو لم يدخر وسعا في الاضطلاع بمسؤولياته المعقدة والمتنوعة باعتباره رئيسا تنفيذيا لهذه المنظمة .

ونحن نؤيد رأيه في أن الهدف الرئيسي ، في هذه اللحظة العممية ، ينبغى أن يكون إعادة بناء مفهوم العمل الجماعي من أجل السلم والأمن حتى نجعل الأمم المتحدة أكثر قدرة على القيام بمهمتها الرئيسية في صيانة السلم والأمن الدوليين .

اننا نجتمع هنا في وقت تتزايد فيه حدة التوتر والقلق . فالمشكلات والتحديات التي تواجهنا اليوم ملحة بدرجة تجعلنا في حاجة ، أكثر من أى وقت مضى ، إلى المشاركة في المسؤولية بأكبر قدر من الإرادة السياسية . ويجب أن تستخدم جميع الوسائل الممكنة لوقف نمو القوى التي تقوض الأمم المتحدة والعلاقات الدولية السلمية . ان عدم التوازن في الأوضاع التي نشهدها حاليا يفرض بالعالم الى حالة لا يمكن تحملها وما لم نشترك باخلاص في القضاء على أسباب ذلك لن يكون هناك خيار للأجيال القادمة الا ان تتحمل بنتائج فشلنا ، وهو ما ستدفعنا تلك الأجيال ، بحق ، عليه .

علينا أن نؤكد مبادئ السلم والعدالة والمساواة . فهذه المبادئ النبيلة وغيرها من المبادئ التي استنبطتها الإنسانية من معاناتها وخبراتها ، منصوص عليها بوضوح في ميثاق هذه المنظمة العالمية . وواجبنا هو أن نؤيد تلك المبادئ ونفي بالتزاماتنا حيال شعوبنا .

وتعتقد ملديف ، بوصفها من البلدان النامية غير المناهزة حقيقة ، أن من القضايا الكبرى التي تواجه هيئتنا الدولية ضرورة إيلاء اهتمام خاص لمشكلة نزع السلاح وسباق التسلح النووي المتصاعد . ولا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء الاخفاق في الوصول الى حل سليم يتيح تحقيق تلك الغاية ، وينبغي للبلدان - التي كبلدي - أن تسلم بشأن الاسهام الذي يمكن أن تقدمه لجعل هذا الوضع قريبا من الحل اسهام محدود . ومع ذلك ، فاننا نشارك بكل تواضع باهتمامنا ونتمهد بأن نؤيد أى مسعى للقضاء على التهديد الجاثم فوق رؤوسنا وعلى مخاطر المواجهة النووية .

ونحث كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية ، على التعاون والدخول في اتفاقات وترتيبات دولية ذات صلة تنفيذ في الحد من انتاج وتخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، ومنع العالم من الاقدام على عملية انتحار شاملة .

اننا نعيش اليوم بمحضر من ظاهرة تقشعر لها الابدان ولم يسبق لها مثيل . فمن سوء الحظ البالغ أنه توجد لدى أكبر دول العالم أسلحة نووية كافية للقضاء على الحياة كلها على كوكبنا . وتوجد لدى الدول متوسطة القوة كميات هائلة من الأسلحة المتطورة والمسماة بالأسلحة التقليدية . وتعتبر هذه الأسلحة بالمقارنة مع الأسلحة التي كانت موجودة فيما مضى ذات قوة تدميرية هائلة ظهرت نتائجها المرعبة من استخدامها . وهي أيضا موضوع تجارة دولية مربحة للغاية .

الا أنه على صعيد آخر ، هناك فقر له أبعاد واسعة بين سكان العالم . وينبغي ألا يحول شيء بيننا وبين مواصلة تأكيد لا أخلاقية استخدام الموارد البشرية النفيسة في انتاج أسلحة الدمار في وقت تشتد فيه حاجة البشر الى نفس تلك الموارد لاستخدامها في الكفاح ضد الفقر والمرض . فهذا الهدف ليس هدفا سياسيا فحسب بل هدفا أخلاقيا أيضا ، ينبغي علينا ألا نتخلى عنه قط .

اننا نؤيد بقوة اقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا والمحيط الهادى ومناطق اخرى من العالم . ويستند تأييدنا للقرارات التي تدعو الى انشاء مثل هذه المناطق ولكل الاجراءات التي تهدف الى تحقيق ذلك الهدف الى قناعتنا العميقة بان هذه القرارات والاجراءات ستسهم في تخفيض الأسلحة وتقليل المنازعات المسلحة . ونحن نعارض بشدة التجارب المستمرة على الأسلحة النووية لا بسبب الأخطار المباشرة التي تكنفها ، فحسب ، بل وبالنظر الى الدمار الذي يمكن أن تسببه في النهاية للانسان وبيئته .

وتؤيد ملديف بقوة المبادرات والجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة سعياً للوصول الى نزع سلاح كامل وعام ، بما في ذلك حظر التجارب النووية ومنع سباق التسلح فسي الفضاء الخارجي .

وتظل قضية فلسطين احدي الشواغل الدولية الرئيسية البارزة . وما زال الوضع في الشرق الأوسط من كافة جوانبه ، بما في ذلك مأساة لبنان ، مصدراً لحالة احباط مقلقة . وقد أدى الغزو الاسرائيلي للبنان ووجود الاسرائيليين المستمر في الاراضي اللبنانية الى زيادة تفاقم الوضع المتفجر بالفعل الذي نجم عن رفض اسرائيل الانسحاب من الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس . وتظل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية لب هذه القضية . ويمكن المفتاح لاي حل دائم ولتحقيق السلم في تلك المنطقة الحساسة ، كما هو واضح من تسلسل الأحداث ، في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في أن يكون له وطنه المستقل .

ولقد شهد العالم بغضب وفزع الغزو الذي قامت به اسرائيل للبنان في الوقت الذي تواصل فيه احتلالها غير المشروع لفلسطين ، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية ومدينة القدس ، وكذلك مرتفعات الجولان . وتواصل اسرائيل ممارسة سياساتها التوسعية من خلال انشاء المستوطنات غير المشروعة ، وتجاهل ورفض العديد من قرارات الأمم المتحدة وانتهاك كل معايير السلوك العالمي . وتضم ملديف صوتها الى صوت المجتمع



الدولي في ادانته المتكررة للعدوان الاسرائيلي على الأراضى العربية وما ترتكبه اسرائيل من فظائع في الأراضى المحتلة .

ولقد كشف بوضوح غزولبنان ، الذى وقع بمقتضى تلك الذريعة القاسية - ألا وهي نصفية منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تمثل الارادة الشرعية للفلسطينيين ، عن الطبيعة الحقيقية للسياسات الاسرائيلية في هذه المنطقة \* .

لقد تعهدت كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالالتزام بأحكام الميثاق . لذلك فانه لا ينبغي أن تتأخر بأكثر بما فعلنا عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة ذلك الموقف العصيب في الشرق الأوسط . وينبغي لمجلس الأمن أن يستند الى الأحكام ذات الصلة في الميثاق فيما يتعلق بالصلف والتحدى اللذين تبديهما اسرائيل ، التي تطأ بأقدامها الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين .

وينبغي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، أن يكون لها كامل الحق في المشاركة في أى خطوة تتخذ للتوصل الى حل دائم . ويرى وفدى ان اعلان جنيف ، الذى اعتمد في العام الماضي ، يمثل اطارا سليما للمجتمع الدولي وللأطراف المعنية من أجل العمل للوصول الى حل دائم .

ويضم بلدى صوته الى الدول الأخرى للتعبير عن عميق قلقه ازاء الصراع المسلح والمرير . المستمر بين ايران والعراق . ونحث الطرفين المعنيين على وقف اطلاق النار وانيجاد حل لنزاعهما بالطرق السلمية . وتتعهد مديف بتأييد جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة والنداءات الشخصية التي وجهها الأمين العام مؤخرا لتحييب المدنيين عكس هذه الحرب . وينبغي لايران والعراق أن تستجيبا الى نداءات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وبلدان عدم الانحياز من أجل وقف هذا الصراع الذى

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سلام (اليمن) .

لا جدوى منه . وتقوم هذه الهيئات بمحاولة للوصول الى تسوية مشرفة للنزاع ، ونحن نتمنى لها كل نجاح .

وتتعلق قضية ناميبيا والمحنة المأساوية لشعب جنوب افريقيا بمبحث قلق بالغ للمجتمع العالمي . وما زالت مهمة البحث عن تسوية تفاوضية من قبل الأمم المتحدة لمشكلة ناميبيا تمثل مسؤولية خاصة ، فاستمرار النظام العنصرى لجنوب افريقيا واحتلالها غير المشروع لناميبيا ، رغم الجهود القوية الرامية الى منح الاستقلال لذلك الشعب المحروم ، يشكلان انتهاكا صارخا للقانون الدولي ، ويعرضان الأمن في منطقة افريقيا الجنوبية للخطر . وهنا نجد مرة أخرى أن نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا ، كما هو الوضع في اسرائيل ، يتصرف بازدراراً القرارات العديدة التي اعتمدها هذه الهيئة الموقرة والتي تتماشى تماما مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وواجبنا الملزم يحتم علينا أن نواصل ونعزز الضغط الاقتصادى على جنوب افريقيا ، بغية اجبارها على أن تدع عن لمنطق العلاقات الانسانية . ويجب علينا أن نواصل دعمنا لشعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ويمكن الأمل في التوصل الى مستقبل سلمي في افريقيا الجنوبية في حدث تغيير سياسى وتحقيق ثقة أكبر من خلال التعاون الاقليمي والدعم الدولي . ونحن نؤمن بأن هذا الهدف يمكن أن يتحقق بصورة سلمية . ووفدى يشترك في ذلك الاصرار الجماعى على التنفيذ المبكر للخطة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ومن شأن ذلك أن يمكن شعب ناميبيا من أن يقرر مصيره بحرية وبطريقة منصفة وديمقراطية . وقد أثار تأخير تحقيق هذه الخطة شعورا باحباط كبير . ومن المؤسف للغاية انه ، عند هذه المرحلة المتأخرة ، تتعرض العملية التي تؤدى الى استقلال ناميبيا لعرقلة باستخدام وسائل دخيلة بالنسبة للقضية ذاتها . ويعترف وفدى اعترافا كاملا بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل التوصل الى حل مبكر لهذه القضية الحيوية .

ان الفصل العنصرى يشكل جريمة ضد الانسانية ذاتها . ولدى مديف قناعة ثابتة بأن السلم والاستقرار في افريقيا الجنوبية يتطلبان القضاء التام على الفصل العنصرى ، وممارسة شعب جنوب افريقيا لحق تقرير المصير بغض النظر عن وجود أية اختلافات بسبب العرق أو اللون أو العقيدة .

يود وفدى ان يعرب عن قلقه بشأن الوضع في افغانستان وكمبوتشيا . ففسي رأى حكومتى ، كان هذان البلدان ضحيتين لتدخل وغزو عسكريين . اننا نعرب عن قلقنا العميق ونؤيد تأييدا تاما قرارات الامم المتحدة التي تدين التدخل الأجنبي وتدعو الى سحب القوات الأجنبية من هذين البلدين . فبهذا يتمكن كل من شعب افغانستان وشعب كمبوتشيا من تقرير مصيره بحرية . ولا بد من اعطاء شعبي افغانستان وكمبوتشيا فرصة ممارسة حقوقهما دون تدخل خارجي ، بما في ذلك حق اللاجئين في العودة الى ديارهم في أمن وكرامة . ان وفدى يلاحظ بتقدير وثنا عميقين الجهود الدؤوبة للأمين العام وممثليه الخاصين من أجل العثور على حلول سياسية لهاتين القضيتين الرئيسيتين .

اننا نلاحظ بقلق وجزع وخيبة أمل ازدياد حالات التدخل الأجنبي في افريقيا وأمريكا اللاتينية . ونعيد هنا الى الأذهان الاعلان بعدم جواز التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية للدول . وفي رأى انه لا يوجد فرق بين التدخل العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية . فالنتيجة النهائية هي نتيجة مؤلمة واحدة : توتر واضطراب ومصادمات داخلية وصراعات بل وسفك دماء .

اننا ننظر الى هذه التطورات بقلق بالغ لا لأنها تدمر نسيج السلم والأمن الداخليين فحسب بل لأنها تدمر أيضا مفهوم التعايش السلمي . ولا ينبغي لنا أن ننسى ، ولو للحظة واحدة ، اننا أسرة من أم متشابكة ومتراطة ، لها ايد يولوجيات سياسية متشعبة ونظم اقتصادية واجتماعية مختلفة ، ولا بد لها أن تعيش معا في جو خال من الريبة والحسد والعداوة .

وفي قبرص ، تحاول الامم المتحدة دون كلل تشجيع التوصل الى تسوية ، ويواصل الأمين العام مشاركته الشخصية في ذلك . وترحب حكومتى بهذه الجهود الدؤوبة . وعلى الرغم من احراز تقدم محدود في المحادثات التي عقدت بين الطائفتين تحت رعاية الامم المتحدة ، فان التسوية السلمية الدائمة تبد وللأسف بعيدة . ويود وفدى أن يعيد تأكيد دعمه لشعب قبرص في جهودهم لتعزيز استقلاله ضمن اطار وحدة وطنية وحقوق متساوية لجميع القبارصة .

وفي معرض الاشارة الى حل النزاعات بالوسائل السلمية ، لعله يجدر بي أن أشير أيضا الى قضية كوريا التي لم تحل بعد . فتوحيد كوريا سلميا كان ولا يزال مسألة تشيير اهتمامنا البالغ . وتشعر حكومتي انه لا بد من بذل جميع الجهود ، الجماعية والفردية ، لتيسير الحوار بين طرفي كوريا الشمالي الجنوبي . وينبغي على المجتمع الدولي أن يقدم كل ما يمكن من التأييد والفرصة والتشجيع لشعب كوريا لتحقيق هدفه في التوحيد السلمي .

أما فيما يتعلق بالجزء الذي نعيش فيه من العالم - منطقة المحيط الهندي - فان مديف ملتزمة بسياسة عدم الانحياز ، ومصممة على ان تبقى اراضيها خالية من الأسلحة النووية ومن أية قواعد عسكرية أجنبية . وعلاوة على ذلك ، ستواصل مديف العمل مع الدول الساحلية وغير الساحلية في منطقة المحيط الهندي من أجل جعل المحيط الهندي منطقة سلم . اننا نلقون من جراء تصعيد التوتر الذي خلقه التناحر بين القوتين العظميين من أجل التفوق العسكري في المحيط الهندي ، وادخال الأسلحة النووية الى تلك المنطقة . اننا نعيد تأييدنا لاعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، ونؤيد الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لتطبيق ذلك القرار .

ونحن نأمل مخلصين ان يكون بوسعنا ، من خلال التعاون فيما بين بلدان المحيط الهندي والأطراف المعنية الأخرى ، العثور على طرق عملية لتحقيق طموحات شعوب منطقتنا . واننا نعتقد أن مؤتمر كولومبو بشأن المحيط الهندي ، المقترح عقده في وقت مبكر من عام ١٩٨٥ ، سيشكل حجر الزاوية على طريق تحقيق هدفنا الذي لا يفارق أذهاننا . اننا نناشد المجتمع الدولي ان يؤيدنا في تحقيق ذلك الهدف .

لقد عانى الاقتصاد العالمي من مصاعب متزايدة خلال العقد الأخير . فقد اتسمت الفترة بصورة عامة بنمو مزعزع وغير مرض في الانتاج والتجارة ، ومعدلات تضخم عالية وأسعار صرف متذبذبة . وعلى حين ان الأزمة أثرت على جميع البلدان ، فان من المحتوم أن تكون البلدان النامية أكثر تأثرا ، ان أن اقتصادات هذه البلدان حشة بصورة خاصة . لقد عانت البلدان المتقدمة النمو من معدلات بطالة لم يسبق لها مثيل ومن قدرة صناعية معطلة مصحوبة بأسعار فائدة عالية . وواجهت البلدان النامية عجوزات متزايدة في موازين المدفوعات ، وعبئا متزايدا للدين وتدهورا في معدلات التبادل التجاري .

ان الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية آخذة في الاتساع ، ويجرى حرمان البلدان النامية من المشاركة الفعالة والمتكافئة في منافع التنمية الدولية .

وفي اجتماع عقد مؤخرا في بلدي ، أعرب وزراء خارجية كل من باكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وطيديف ونيبال والهند ، وهي البلدان الأعضاء في نظام التعاون الاقليمي لجنوب آسيا ، عن قلقهم بشأن الأوضاع في البلدان النامية . وفي البيان الختامي ، استعرض الوزراء الوضع الاقتصادي العالمي الحالي معربين عن قلقهم لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . وفي السنوات الثلاث الماضية ، أدى الهبوط الحاد في أسعار السلع الأساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري وتكثيف التدابير الحمائية والعبء المفرط للدين وتنافس تدفق الموارد المالية الى مشاكل في موازين المدفوعات لم يسبق لها مثيل ، والى فقدان زخم التنمية في البلدان النامية . واتفق رأى الوزراء على أنه ما لم تتم مضاعفة جهود المجتمع الدولي ، بما في ذلك اتخاذ تدابير فورية ، فلن يتسنى تحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعهد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، وبرنامج العمل الجديد الزاخر من أجل أقل البلدان نموا . وأعربوا عن حيرة أممهم الشديدة لعدم احراز تقدم في وضع تدابير دعم دولية ، ولا استمرار الركود في المفاوضات بشأن التعاون الدولي . ولا حظوا في هذا الصدد ، بأسف شديد ، انه لم يتم في اجتماع قمة لندن للبلدان الصناعية ، الذي عقد في وقت مبكر من حزيران / يونيه ١٩٨٤ ، أى تقدم يذكر صوب تلبية احتياجات البلدان النامية ، وذلك على الرغم من التدابير العاجلة التي اقترحتها مذلت قادة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية .

وقد أكد الوزراء المجتمعون في ذلك الاجتماع الهام الرغبة في ابلاغ قادة البلدان الصناعية على دول جنوب آسيا ، المباشر ، لأن تمويل التغذية السابعة للمؤسسة الانمائية الدولية لم يزد الى الدرجة التي يصبح فيها أعلى ، بالقيم الحقيقية ، من مستوى تمويل التغذية السادسة للمؤسسة . وتحديقا لرغبة وزراء الخارجية قامت حكومتنا بالفعل بابلاغ هذا الطلب الآتي في أوانه الصحيح .

ان هذا السعي التعاوني في هذا الجزء من منطقتنا يهدف الى تعزيز وتأييد

التعاون في التنمية الاقتصادية والتبادل الثقافي والاجتماعي . وقد سجل وزراء الخارجية في اجتماع مالية " رضاهم بالتقدم الذي أحرز في فترة قصيرة نسبية في مجالات التعاون التي حددت .

ويسعدني أن أخبر هذه الهيئة ، باسم بلدي ، التي هي الرئيس الحالي ، بالدور الهام الذي قام به هذا الاجتماع الأخير في التمهيد لعقد اجتماع قمة لبلدان التعاون الاقليمي لجنوب آسيا في أواخر ١٩٨٥ . وفي كلمة الافتتاح التي ألقاها السيد مأمون عبد القيوم ، رئيس ملديف ، في الاجتماع الوزاري ، قال عن البلدان الأعضاء :

" ان مجتمعاتنا متنوعة تماما ولكن آمالها وتوقعاتها لا تختلف . وان شعوبنا مجتمعة شعوب واثقة من نفسها وواثقة من هويتها ومن قدرتها على التحكم بمصائرنا " .

كما قال ان الروح المحركة لمنظمتنا والهدف من المبادئ التي أدرت الى انشاءنا ،  
 يتمثلان في أن نعمل سويا ، ورائدنا في ذلك أولا تعزيز مصالح منظفتنا ، وجانب أساسي  
 منها هو الحفاظ على الاستقلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعوبنا وتدعيمه . وتعطينا  
 تلك الكلمات الحكيمة الثقة بأن نتيجة مؤتمر القمة القادم ستزيد من تطلع منظمتنا الامم المتحدة  
 الى خدمة العالم وما تبدله من جهود في هذا الصدر .

وتؤيد حكومة مديف تأييدا قلبيا بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ في دعوتها من  
 أجل الغضاء على الاختلالات الهيكلية والتفاوتات في النظام الاقتصادي التعددي الحالي ،  
 واعادة هيكله الاقتصادي العالمي عن طريق انشاء نظام اقتصادي دولي جديد . ويجب أن يتم  
 ذلك عن طريق الحوار بين الشمال والجنوب والمفاوضات الشاملة بين البلدان المتقدمة والبلدان  
 النامية ، كما تعتبر مديف ، ان التعاون فيما بين البلدان النامية بهدف التنمية الاقتصادية  
 والاجتماعية ومن أجل التخفيف من تبعيتها للبلدان المتقدمة أمر حيوي . وترحب مديف  
 بانشاء بنك الجنوب كخطوة عملية في الاتجاه الصحيح ، وتأمل أنه سيثبت فائدته الكبيرة  
 للبلدان النامية . ويعبر وفد مديف عن ارتياحه باعتماد اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار  
 في عام ١٩٨٢ كإنجاز تاريخي في التطوير التقدمي لقانون البحار . لقد اعتمدت تلك الاتفاقية  
 بأغلبية ساحقة من الدول ووقع عليها ١٣٦ دولة بما في ذلك بلدي ، وصادق عليها عدد  
 من الدول ، وتقوم حكومتي حاليا بعملية المصادقة عليها . لقد وضعت تلك الاتفاقية نظاما  
 قانونيا جديدا للاستخدام الرشيد لموارد البحار كأداة للعدل والسلام والتنمية والتعاون  
 الدولي ، وهي تعتبر مثالا نادرا للمساومات العملية التي لا عد لها المعقودة بين المصالح  
 والعقائد على الصعيد العالمي . كما انها أكثر الاتفاقيات الدولية شمولا ان انها تتكون من  
 ٣٢٠ مادة وتسع مرفقات وأربعة قرارات مرتبطة بها . ويناشد وفد مديف جميع الدول  
 التي وقعت على الاتفاقية أن تسرع في عملية التصديق عليها بحيث يمكن للاتفاقية  
 أن تصبح فعالة وعملية .

وتمثل قارة انتركينكا أهمية بيئية ومناخية وعلمية وقدرة اقتصادية للعالم ، ويعتقد  
 وفد مديف اعتقادا راسخا ، أنه لمصلحة البشرية ، يجب استخدام قارة انتركينكا وعلى الدوام



للأغراض السلمية فقط ، ولا يجب أن تكون مسرحاً أو مجالاً للمنازعات الدولية ، ويجب أن تستفيد منها جميع الدول . ويجب أن يتم استكشاف المنطقة واستغلال مواردها لمنفعة البشرية جمعاء ، وبطريقة تنمى مع حماية البيئة في انتركينكا .

لقد أيدت مديف الاقتراح باجراً دراسة شاملة عن انتركينكا بواسطة الامم المتحدة مع مراعاة كل العوامل ذات الصلة بهدف توسيع التعاون الدولي في المنطقة . ومثل انتركينكا ، يجب استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فقط ، وتشير الاقتراحات الأخيرة من أجل تكثيف عسكرة الفضاء الخارجي قلماً عميقاً ، ويجب اتخاذ تدابير عاجلة لرفض تلك الاقتراحات .

ويسجل وفدى ان توزيع المنافع من الفضاء الخارجي بين بلدان العالم كان متفاوتاً حتى الآن . ولا زالة هذا الاختلال فان مبدأ ضمان الانتفاع المتكافئ يجب أن يكون جوهر أية آلية جديدة تنظم العملية ، وأن يضع في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وخاصة تلك التي تقع في المنطقة الاستوائية .

ونحن نعتقد تماماً ، ونأمل باخلاص أن يشارك الجميع بصورة عادلة في المنافع الناتجة عن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، وذلك لصالح الإنسانية جمعاء . ووفدى مقتنع اقتناعاً كاملاً بأنه لا يمكن الاستغناء عن الامم المتحدة في عالم مشحون بالتوترات والخطر . ومؤسسات مثل تلك المؤسسة لا تنشأ في يوم واحد . وهي تتطلب عملاً بناءً متواصلاً ، وإخلاصاً للمبادئ التي أقيمت على أساسها . ويجب أن ندرس بصورة جديدة السبل العملية من أجل أن تقوم المنظمة بالعمل على تطوير قدراتها ، وأن تستخدم كمؤسسة أساسية في عالم متفجر يتصف بالعواصف .

لقد أنيطت المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين بمجلس الأمن . ونعتقد أنه لا يزال أفضل أداة للتخفيف من التوترات وحل المشاكل والحفاظ على السلم والأمن . ولئن كان بيد وان قدرته على أداء وظيفة وقائية محدودة ، فان واجبنا كأعضاء في الامم المتحدة أن ندعم دوره عن طريق مقاومة المحاولات التي تبذلها بعض البلدان لكسب تظلمع بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن . وانا فشل مجلس الأمن في اتخاذ اجراء أو

القيام برد فعل تجاه وضع معين ، فان ذلك لا يرجع الى خطأ المؤسسة بل الى البلدان التي تتكون منها تلك المؤسسة . ويجب أن نقتنع أنفسنا ، والجيل الذي نتحمل مسؤوليته ، بأن العالم مترابط ، ويجب أن نعمل طبقا لذلك وأن نسترشد بذلك الواقع .

ويجب أن تلعب منظومة الامم المتحدة دور محفزا في خلق التفاهم المتبادل والتعاون ، ويجب ألا نسمح لها بأن تصبح مسرحا كبيرا لمناقشة خلافاتنا ، بل يجب أن تكون مكانا لتجنب الكراهية والحد من اتجاه الآخرين . ولم تنشأ وكالات الامم المتحدة بسبب أن الرجال المرموقين الذين قاموا بإنشائها كانوا حكماء فحسب ، بل لأن تلك الوكالات ترتبط مباشرة بظواهر الانسان بغض النظر عن الجنس أو الدين .

ونحن نلقون بسبب الاتجاه الذي برز أخيرا نتيجة قيام بعض البلدان الأعضاء بالتعبير مرارا عن تشاؤمها عن استمرار عدد من الهيئات المتخصصة الهامة في منظومة الامم المتحدة في أدائها لوظائفها . ونرى أن تطورها يبرر الحكمة التي كانت وراء انشائها ، ويجب العمل على تدعيمها الآن أكثر من أي وقت مضى . ولا تؤمن حكومتي بأية محاولة لاضفاء الطابع السياسي على تلك الوكالات المتخصصة التي تعتبر وظائفها التنفيذية تغنيها عن الصلة في طبيعتها . ومن ثم ، من الضروري أن نحافظ الى درجة كبيرة على الطابع الفني لتلك الوكالات وأن نوجه البرامج التي تنفذها نحو تحقيق نتائج ملموسة بدرجة أكبر .

ونحن في مدريد يسعدنا أن نشارك في المهام النبيلة الواردة في استراتيجية منظمة الصحة العالمية تحت اسم " الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ " ، والتي ستضمن للبشرية عالما أفضل تعيش فيه ، كما اننا واثقون من ان عمل مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ( اليونيسيف ) التي تتمثل مسؤوليتها الأساسية في العناية بأطفال العالم وتوفير الرفاهية لهم ، سيوطد من مستقبل البشرية عن طريق برنامج الديناميكي الذي بدأ في ١٩٨٣ عن " ثورة بقاء الأطفال " .

وفي خضم الأخطار العديدة التي تهدد حاليا التقدم المنظم للانسانية ، لا يزال وفدي يعتقد اننا يمكن أن نلتفت مرة أخرى من أجل تأييد معايير ميثاق الامم المتحدة ، بدءا بالتسوية السلمية للمنازعات وتقدم بخطى ثابتة نحو الأهداف الأخرى لتلك الوثيقة .

وبكل اخلاص تتعهد مدريد بتعاونها الكامل ودعمها لمنظومة الامم المتحدة .

السيد ولد منيه (موريتانيا) : سيادة الرئيس ، يطيب لي بادئ ذي بدء  
 أن أهنئكم باسم الوفد الموريتاني على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية  
 العامة . وانا لغخورون بأن يحتل هذا المنصب الرفيع أحد أبناء قارتنا الافريقية المناضلة .  
 وكلنا ثقة ، نظرا لط تمازون به من قدرات شخصية ، من أنكم ستقودون أعمال جمعيتنا  
 العامة بكل حكمة وخبرة . ونتقدم الى سلفكم السيد رئيس دولة بنط بتهانينا على الطريقة  
 الممتازة التي قاد بها أعمال الدورة الثامنة والثلاثين .

ونتوجه بالشكر الى الأمين العام لمنظمتنا الذي يقوم بمسؤولياته الجسام بكل جدية  
 واخلاص ، ويطيب لي باسم الوفد الموريتاني ان أجدد له دعما للجهود الجبارة ، التي  
 يبذلها من أجل تحقيق أهداف المنظمة ، والتي لم تثنه عنها الصعوبات الراهنة للوضع  
 الدولي .

كما نهنئ باسم الجمهورية الاسلامية الموريتانية دولة بروندي دار السلام ، الدولة  
 المسلمة الشقيقة بمناسبة انضمامها الى منظمتنا الدولي هذا . ونحن على ثقة من أنها  
 ستكون دعما لمواقف الحق والعدل والسلام في العالم .

ان نظرة سريعة الى الساحة العالمية تبرز مشهدا لا يوحى بالتفاؤل بالنسبة  
 لمستقبل البشرية . فالتهور المستمر للاقتصاد العالمي وبالذات انهيار اقتصاديات معظم  
 الدول النامية ، والسباق المتصاعد نحو التسليح واستمرار بؤر التوتر في أرجاء مختلفة من  
 العالم ، كلها مؤشرات على المخاطر التي تهدد الجنس البشري ، وتندرج بتقدمها أساس  
 الحضارة الانسانية .

ان الوضع الاقتصادي الدولي يزداد تدهورا يوما بعد يوم ومن ثم ، فان حوارا  
 حقيقيا لايجاد حلول موضية هو اليوم ضرورة تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى . والانتعاش  
 الاقتصادي الذي بدأ في بعض البلاد الصناعية ، لم تكن له آثار ايجابية على اقتصاديات  
 البلدان النامية . كما نلاحظ بكل أسف غياب أي حوار بناء بين الدول المتقدمة النمو  
 والبلدان النامية من أجل ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية الدولية ، ان كان أطمنا ان

تبدأ المفاوضات الشاملة ، وأن ترد البلاد الصناعية بايجابية على ارادة الحوار التي أبدتها مجموعة ال ٧٧ . ومهما كان امتعاضنا من العراقيل التي يضعها البعض أمام المفاوضات الشاملة ومن جور النظام السائد في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فاننا سعداء لظلالنا لاحتفاءه من ارتفاع في المساهمات الطوعية لبرنامج الأمم المتحدة الانطسي . وأملنا ان يكون التحسن الذي طرأ على وضعية برنامج الأمم المتحدة الانطسي بداية لعهد جديد في التعاون الدولي ودافعا لتشجيع البلدان الغنية على زيادة مساهماتها في هذا البرنامج لتعزيز قدراته التمويلية في البلدان النامية . ان موريتانيا تعتقد ان الاصلاح الشامل والجذري للنظام الاقتصادي العالمي الذي يكون من نتيجته بروز نظام اقتصادي دولي جديد مبني على العدل والمساواة ، هو النهج الوحيد الكفيل بضمان التقدم والاستقرار والأمن للجميع .

ان دول الساحل ، بالإضافة الى كونها تعاني من الأزمة الدولية والانهيهار المستمر للعلاقات الاقتصادية العالمية ، فانها تعيش جفافا قاسيا لا مثيل له أتى على الأخضر واليابس ، هذا زيادة على أن الانخفاض المستمر لأسعار المواد الأولية ونقص المساعدة العامة للتنمية ، مع رفع الفوائد بشكل كبير على الديون الخارجية ، كلها أضفت أعباء ثقيلة على أعباء الجفاف الأمر الذي خلق وضعاً لا يطاق في هذه البلدان . وبالنسبة للجمهورية الاسلامية الموريتانية فان تقدم التصحر وانخفاض مستوى المياه الجوفية وقلة الأمطار مع عدم انتظامها قلصت بشكل كبير المساحات المزروعة وقضت على مناطق رعوية واسعة ، مما أدى الى هلاك أكثر من ٧٠ في المائة من المواشي ، الشيء الذي أثر بشكل سلبي على الحياة في هذا البلد الذي كانت نشاطاته أساسا رعوية زراعية .

لقد عانا جميع امكاناتنا المحدودة من أجل مواجهة هذه الكارثة الطبيعية . وكان للنداءات العديدة التي وجهها فخامة الرئيس محمد خون ولد هيدالة ، للاعتماد على النفس ، ومؤازرة سكان الريف الدور الفعال في تخفيف آلام ضحايا هذا الجفاف الفظاك .

حيث لبت جميع فئات شعبنا في نطاق هياكل تهذيب الجماهير هذه النداءات وقد تمت المساعدات المختلفة وقامت بانجاز العديد من المشاريع الاجتماعية الحيوية كحفر الآبار وبناء السدود الترابية . وكانت مساعدات الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية ، وان كانت لاتزال دون الحد المطلوب ، عاملا هاما واجابيا لدعم مجهودنا في مواجهة هذا المشكل .

ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر الى كل الذين وقفوا معنا لمواجهة سنوات عجاف قل أن عرفت منطقتنا شيلا لها على مر التاريخ . وهذه السنة بالذات لم تكن أكثر حظا من سابقاتها إذ أن ما سجل من المطر اقتصر على بعض المناطق ، وأتى متأخرا ومتباعدا حيث لم يستفد الفلاحون منه ، بل وقعت أضرار فادحة بشرية ومادية في المنطقة الشطلمية بادرار .

ان موريتانيا بالاضافة الى الجهود المبذولة على المستوى الوطني دأبت خلال السنوات الأخيرة بالتعاون مع دول الساحل الشقيقة على تعزيز وتطوير نشاطات الهيئات الاقليمية ، التي تعمل من أجل بلورة وتنفيذ خطط شاملة تهدف الى تخفيف وطأة الجفاف والتصحر على سكان المنطقة .

وفي هذا الاطار تأتي نشاطات اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل (سلس) التي تسعى لجمع الموارد المالية الضرورية لتنفيذ المشاريع الوطنية والجهوية الخاصة بمحاربة الجفاف في منطقة الساحل . ولا يسعني الا أن أنوه بالدور الهام الذي يلعبه مكتب الأمم المتحدة للساحل (انسو) في مؤازرة هذه الجهود .

وننتهز هذه الفرصة لنشيد بالنتائج الايجابية التي أسفر عنها مؤتمر دكاره الذي نظمته الحكومة السنغالية الشقيقة مؤخرا ، تلك النتائج التي تجسدت في وضع تشخيص شامل لظاهرة التصحر وتحديد السبل الكفيلة بمواجهتها على المدى القصير والمتوسط والطويل . والجمهورية الاسلامية الموريتانية التي شاركت في هذا المؤتمر تعبر عن ارتياحها لادراج هذا الموضوع في جدول أعمال الجمعية العامة . وترجو أن يقوم المجتمع الدولي بمسند مجهود خاص في سبيل تنفيذ توصيات هذا المؤتمر لما لها من أهمية بالذات بالنسبة لمستقبل منطقة الساحل المتأثرة بالجفاف والتصحر .

وما من شك في أن مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها القارة الافريقية وعلى الخصوص مكافحة الجفاف والتصحر وتتطلب موارد هائلة تفوق بكثير امكانيات المنطقة . وطيه فاننا ننوه بدور الأمين العام لمنظمتنا من أجل تعبئة الرأي العام الدولي تجاه الوضع الاساسي في معظم الدول الافريقية ونشهد انشاء فريق العمل الاستشاري الخاص بالكلف بمراقبة الوضع في البلدان المنكوبة ، وتعيين ممثل شخصي للأمين العام لتنسيق المساعدات الفنية والمالية .

وفي الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمة الاقتصادية العالمية ، ويسود الجوع والمرض والجهل أكثرية البلدان النامية ، تبتذر الأموال الطائلة في تكديس وتطوير وسائل الدمار البشري . أليس من المذهل حقا ان تصرف على الأسلحة الفتاكة ألف طيار دولار سنويا أي ما يرهو على طيارين من الدولار كل يوم ؟ ان السباق نحو التسليح يشكل احدي العقبات الرئيسية أمام الجهود الرامية الى تنفيذ برامج التنمية وخدمة التقدم البشري . ولذا فاننا ندعو جميع الدول وخاصة الدول العظمى للدخول في مفاوضات جادة للمحد من الأسلحة النووية بغية التوصل الى نزع حقيقي للسلاح .

ان الوضع الدولي ما زال يتميز بعدم الطمأنينة وعدم الاستقرار ، فشعوب ودول عديدة لا تزال تعاني من الاستعمار والتوسع والتسلط وما زال السلام والأمن الدوليين رهينة التنافس والتناقض بين القوى العظمى . ففي مناطق عديدة من العالم هناك دول وكيانات تتابع نشاطاتها العدوانية ضد دول مجاورة لها ، متتهكة كل القوانين والنظم والأعراف الدولية . وقد استنزف التوتر المستمر ولفظ الحرب المشتعلة في أكثر من موطن الامكانيات البشرية والمادية لكثير من الدول السائرة في طريق النمو وعرقلة جهودها عن التفرغ الكامل لعطية البناء والتقدم .

وفي الشرق الأوسط ما زال السلام والأمن الدولي مهددين ، بسبب تعنت اسرائيل وتحديها للرأى العام العالمي ولسيثاق ومقررات الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة بما فيها مجلس الأمن نفسه . والكلم يعلم انه خلال السبع والثلاثين سنة الأخيرة تمادت اسرائيل في العدوان والتوسع وفي احتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى وتغيير بنيتها الديموغرافية والتاريخية بهدف ضمها نهائياً . وحتى الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية في القدس الشريف لم تسلم من التدنيس والتخريب .

ان سياسة الخطر والامر الواقع هذه أصبحت تهدد احترام الأمم المتحدة ومصداقيتها ، وتشكل بالتالي خطراً حقيقياً على السلم والاستقرار الدوليين . ان أى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط يجب أن يقوم على الاعتراف بجميع حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة بما في ذلك حقه في تقرير المصير والسيادة الوطنية واقامة دولته المستقلة على أرضه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مثلما شرع في الوحيد ، وانسحاب اسرائيل بدون قيد أو شرط من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف .

وفي لبنان فاننا سعداء لما يبذله الشعب اللبناني الشقيق وحكومته من جهود بخية دعم الوفاق الوطني وصيانة وحدته الإقليمية رغم ما عاناه من مآسي الاحتلال الاسرائيلي الذي لم يتطاول فقط في احتلال الأراضي اللبنانية وقمع المقاومة اللبنانية الوطنية ، بل

عدت اسرائيل هذه السنة الى تنفيذ خطة منهجية جديدة للاستيلاء الفعلي على مياه الجنوب اللبنانية بتحويل مجرى الأنهار الواقعة تحت سيطرتها لصالح مخططاتها العدوانية في فلسطين المحتلة . ان على المجموعة الدولية أن تصمد في وجه الضغوط وألا تتخلى عن مواجهتها النبيلة للممارسات الاسرائيلية في الجنوب اللبناني .

وفي الجنوب الافريقي يواصل نظام بريتوريا العنصرى ممارساته الدنيئة وتعنته ، من أجل تعزيز نظام التمييز العنصرى من جهة وعرقلة مسيرة استقلال ناميبيا من جهة أخرى . ومهزلة لم يمسس بالاصلاح الدستوري لم تخف على شعب جنوب افريقيا ، الذى قاومها ببسالة رائعة ، رغم حملات التنكيل والتقتيل الجارية حاليا في مختلف أرجاء وطنه . كما ان النوايا السبئية وراء هذه المناورة لم تفت المجتمع الدولي ، الذى أدانها منذ اللحظة الأولى ، اننا متأكدون من أن سياسة التمييز العنصرى كفسفة جائرة للحكم ، لا يمكن ان تدخل عليها تحسينات جزئية . وأى اجراء يستهدف ذلك يعتبر تحديا من نوع جديد لكرامة الانسان وحرية الشعوب . ان موريتانيا مقتنعة بأن الحل العادل والدائم لمشكلة افريقيا الجنوبية ، موهون بالقضاء التام على سياسة التمييز العنصرى واقامة نظام ديمقراطي مهني على العدل والمساواة .

وبالنسبة لمشكلة ناميبيا فعلى المجتمع الدولي - وبالدرجة الأولى السدول ذات المسؤوليات الخاصة بموجب ميثاق منظمة الأمم المتحدة - أن يسعى جادا الى تطبيق قرارات المنظمات الدولية ووضع حد لعدم احترام القانون والشرعية الدوليين . ونجدد هنا مساندتنا المطلقة لكفاح الشعب الناميبى الشقيق ، في سبيل الاستقلال والحرية تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مثلثه الشرعي الوحيد من أجل ضمان استقلاله وحرمة أراضيه طبقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .



وشأن جمهورية تشاد ، فبلادنا التي بذلت ومازالت تبذل جهودا مخلصه من أجل استتباب السلام في هذا البلد الشقيق تأمل أن يكون انسحاب القوات الأجنبية بداية لعهد جديد من الوثام الوطني والاستقرار والأمن على ربوع تلك الأراضي الأفريقية .

وخصوص النزاع في الخليج ، فان الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، ان تأسف على استمرار نزيف الدم وتهديد الطاقات البشرية والمادية للشعبين الشقيقين العراقي والبراني ، فانها تسجل بارتياح قبول أحد طرفي النزاع الدخول في مفاوضات سلمية . وتجدر نداءها الى جميع الأخوة بغية انهاء حرب مدمرة لا تخدم سوى أعداء أمتنا الاسلامية . كما ندعو الى عدم توسيع دائرة النزاع في المنطقة مع احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها . وفيما يتعلق بقضية أفغانستان ، فان الجمهورية الاسلامية الموريتانية مازالت تدعو الى انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الأفغانية واحترام سيادة هذا البلد المسلم الشقيق .

وفيما يخص كمبوتشيا ، فان الجمهورية الاسلامية الموريتانية تجدد دعمها لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وبيان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا المنعقد سنة ١٩٨١ . ونؤكد ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أراضي كمبوتشيا الديمقراطية ، واحترام وحدتها الترابية وانهاء التدخل في شؤونها الداخلية . ولادى مهمة بما يجرى في أمريكا الوسطى راجية أن تتوصل الجهود الجذولة الى استتباب الأمن والسلم في تلك المنطقة .

وعلى حدودنا المباشرة ، لا تزال حرب الصحراء دائرة بين المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، وتستنزف حرب الأشقاء هذه موارد بشرية هائلة تثقل كاهل الشعبين المغربي والصحراوي وتهدد سلام وأمن المنطقة كلها . ولقد شهدت السنة الجارية بالذات تصاعدا مقلقا في التوتر ، الأمر الذي غيب الآمال التي كانت تحدونا جميعا غداة انعقاد قمة الوحدة الأفريقية التاسعة عشرة . فالقرار التاريخي المتخذ في تلك القمة لم يعين

فحسب طرفي النزاع بل حدد بوضوح الاطار والوسائل الكفيلة بحل سلمي عادل لهذه المشكلة . وهذا القرار ، كما هو معروف ، صادت عليه جمعيتنا الموقرة في دورتها الماضية . ومن المؤسف حقاً أن الجهود الرامية الى تطبيق هذا القرار لم تؤت أكلها حتى الآن لاصطدامها باصرار أحد الطرفين على عدم تطبيقه . وعلى أولئك الذين يضعون العراقيل أمام تنفيذ هذا القرار أن يتحملوا تاريخياً تبعات هذا التصرف المضرب مصالح شعوب المنطقة ومستقبل السلام والأمن في القارة الافريقية .

ان موريتانيا التي ساهمت في اتخاذ قرار أديس أبابا ، لا تزال مقتنعة بأن اجراء مفاوضات مباشرة ومريحة وبنائية بين المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية هي السبيل للتوصل الى وقف اطلاق النار وتحديد اجراءات عملية لاستفتاء شامل وحر حول تقرير العصور بعيدا عن أي ضغط اداري أو عسكري .

ولادنا التي تنتهج سياسة التعاون المفتوح وحسن الجوار والوثام مع جميع دول المنطقة مسهمة على مواصلة جهودها من أجل تحقيق حل سلمي نهائي لهذا الصراع المؤلم ، حل يتيح لشعبونا فرصة تكريس طاقاتها لبناء المغرب العربي الكبير . ذلك المغرب الذي ما فتئت موريتانيا تعمل جاهدة في سبيل المساهمة في وضع أسس سليمة ومتينة لبنائه ، مما جعلها تنضم الى شقيقتيها الجزائر وتونس في معاهدة الاخاء والوفاق . تلك المعاهدة ليست عملاً أطلته مصالح ظرفية على حساب استقلال الشعوب واستقرار الدول ، كما هو حال بعض الاتفاقات في المنطقة ، بل على العكس من ذلك ، فانها تأخذ بعين الاعتبار الحقائق الموضوعية ، وتتجاوب حقاً مع آمال وطموحات الشعوب .

ان الضباب المغييم على الافاق الاقتصادية والسياسية الدولية يتطلب ، كما رأينا ، أن نقوم بمسؤولياتنا كاملة لفرض هيبية منظمنا واحترام قراراتها على الجميع .

فالخلاص يكمن في اقامة نظام يحكم العلاقات الاقتصادية أكثر عدالة من ذي قبل ، وفي احلال التعاون المثمر محل الأنانية ، والحوار البنائي محل الخلافات العميقة ، والوثام

والاخاء محل الشحناء والبغضاء والتعصب ، انسجاما مع المبادئ السامية التي قامت عليها  
منظمتنا ، وتمشيا مع المثل والاخلاق الانسانية النبيلة لينعم المجتمع البشرى بالسلام والأمن  
والعدل .

ذلك في رأينا هو السبيل الوحيد الى القيام بواجبنا نحو الأجيال القادمة ، ولنتذكر  
أن التاريخ سجل لأعمالنا وسيصدر حكمه عاجلا أم آجلا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٣٠